جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

# أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1980 - 2014)

إعداد الطالبة:
روان زياد المرايات

إشراف:
الدكتور عبدالله الطاهر

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في كلية إدارة الأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

*نموذج رقم (١٤)*

# قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة روان زياد المرايات الموسومة بـ:

**اثر الدين العام الاردني على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٨٠- ٢٠١٤)**

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

**القسم: اقتصاديات المال والاعمال.**

| | التوقيع | التاريخ | |
|---|---|---|---|
| د. عبدالله الشيخ الطاهر | | 28/10/2015 | مشرفاً ورئيسا |
| د. حسن عبدالرحمن العمرو | | 28/10/2015 | عضواً |
| د. فضل المولى الحباشنة | | 28/10/2015 | عضواً |
| أ.د. سعود موسى الطيب | | 28/10/2015 | عضواً |

**عميد الدراسات العليا**

**د. محمد المحاسنة**

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

**الإهداء :**

أهدي عملي هذا إلى الذي قال فيهما رب العالمين (وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا).

نبع العطاء الذي زرع الاخلاق بداخلي و علمني طرق الارتقاء...إلى (أبي الطيب) أطال الله في عمرك و أدامك تاجا فوق رأسي.

الزهرة التي لا تذبل.. نبع الحنان.. إلى من تعجز الكلمات عن وصفها.. إلى أغلى ما في الوجود...(والدتي الحبيبة).

إلى من هم عزوتي و سندي في الحياة...إخوتي و أخواتي و سائر أفراد أسرتي الكبيرة.

إلى من كانوا لي أوفياء...أصدقائي جميعا.

إلى من زرعت التفاؤل في دربي وقدمت لي المساعدات والمعلومات، التي كانت عونا لي في بحثي هذا ربما دون أن تشعر بدورها بذلك فلها مني كل الشكر، وأخص الزميلة: هاله الشباطات .

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

إلى من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع...لكل هؤلاء جميع أهدي هذا الجهد العلمي.

روان المرايات

## الشكر والتقدير

الحمد لله القائل" قُل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون".

والصلاة والسلام على رسول الله القائل" فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم"

فالحمد كل الحمد لك يارب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على أن هديتني للإيمان، ووفقتني لطلب العلم أما وقد انتهيت من اعداد الاطروحة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى وفضله، والتي ارجو ان ينتفع منها الباحثون، وغيرهم من المهتمين، فانه لا يسعني الا ان اتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني الى استاذي الفاضل الدكتور عبدالله الطاهر لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه ولتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأشكر كل من أعانني في إنجاز هذا العمل العلمي سواء من قريب، أو من بعيد و أخص بالذكر الأخت الغالية حلا المرايات و الدكتورة أسماء الزريقات.

والشكر موصول للاصدقاء و أخص بالذكر: أماني الضمور، أسماء القراله، ولاء الرواشدة، مهند السعودي.

سائلةً المولى عز وجل أن يتقبله مني خالصاً وان ينفع بها أمة العرب والمسلمين.

روان المرايات

# فهرس المحتويات

## المحتوى

## قائمة الجداول

## قائمة الأشكال

## الملخص

## أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة من (1980 - 2014)


روان زياد المرايات

جامعة مؤتة، 2015



تناولت الدراسة العلاقة بين الدين العام الخارجي والداخلي ونسبة عبء الدين الخارجي للصادرات مع نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الزمنية المحددة من 1980-2014. و ذلك بإستخدام المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي التحليلي، و ذلك من أجل الوصول إلى هدف البحث.

وقد تبين من خلال الدراسة ارتفاع حجم الدين العام في الأردن بشكل ملحوظ طول فترة الدراسة، و كان لكل من الدين العام الخارجي والداخلي آثاراً سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي أما نسبة عبء خدمة الدين العام الخارجي للصادرات فقد كان تأثيرها ضعيف كما بين اختبار استجابة ردة الفعل، الأمر الذي يشير بأن الأردن لن يستطيع الوفاء بالتزاماته الخارجية في حال استمر نمو المديونية العامة بهذا الشكل.

أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة توسيع قاعدة صادرات الاردن كونها واحدة من الوسائل الرئيسية للحصول على الصرف الأجنبي ويتم ذلك من خلال سعي القطاع الخاص على جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق شراكات جديدة بمختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية والخدمية.

**Abstract**

**The impact public debt to GDP growth in Jordan for the period from (2014 - 1980)**

**Rawan Zeyad Mrayat**

**Mutah University, 2015**

The study dealt with the relationship between foreign and domestic public debt and the ratio of external debt to exports with the growth of the gross domestic product (GDP) during the time period selected from 1980-2014. Using the historical, descriptive analytical and statistical analytical, and that in order to reach the goal of the study.

And had found through the rise in the volume of the public debt in Jordan significantly along the study period, both foreign and domestic public debt had negative effects on the growth of the gross domestic product (GDP) the proportion of the burden of the external debt service to exports , the impact of weak as between the response to test the reaction, which indicates that Jordan will not be able to meet its external obligations in the case of the continued growth of the public debt in this form.

The most important recommended by the study is the need to broaden the base of Jordan's exports being one of the principal means for foreign exchange is done through the pursuit of the private sector to attract more investments and achieve new partnerships in various economic, trade and tourism services.

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة و أهميتها

## 1.1 المقدمة:

يعتبر الدين العام مصدراً رئيسي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، وهو ايضا من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد المحلي، تلجأ إليه الدول حين تعجز عن توفير إيرادات أخرى، و خاصة من الضرائب، ويتوقف لجوء الدولة إلى الاقتراض على مجموعة من العوامل في مقدمتها حجم الموارد الحقيقية للدولة، وقدرة الدولة على الوفاء بأعباء الاستدانة، وأين ستنفق القروض التي يتم الحصول عليها.

تُعد ظاهرة المديونية العامة ذات عهد قديم، و لم تكن تتعدى حدود الدائن والمدين وعلى الاغلب كانت تنتهي أما بالسداد أو بالاحتلال العسكري للبلد المدين.

تكمن أهمية الدين العام في الدور الذي يقوم به في تمويل عجز الميزانية، وتمويل المشاريع الاستثمارية وتوسيعها، ومعالجة الاختلال المترتب من الدورات الاقتصادية، كما هو الحال في معالجة مشكلة البطالة عن طريق منح القروض الاستثمارية لزيادة الطاقة الانتاجية.

يُفترض أن يقوم الاقتراض الخارجي بإكمال الادخار المحلي أي أن يزود البلد المدين بعملة صعبة، حيث أنه إذا سار على هذا النحو فأنه يؤدي إلى المساهمة في تعبئة موارد البلد المدين، وتمويل حجم أكبر من الاستثمارات التنموية.

في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، كانت الديون الخارجية للدول النامية ظاهرة رسمية حيث كان معظم الدائنين من الجهات الرسمية، مثل الحكومات الأجنبية،والمؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و بنوك التنمية الإقليمية )، وكانت القروض تمنح بشروط ميسرة ولهذا السبب توسعت الدول النامية في استيراد السلع الرأسمالية، ونتج عن ذلك تزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال من أجل إنجاز مشروعات تنموية استلزمت قدراً كبيراً من الاستثمارات بالرغم أن معظم هذه الدول كان يعاني من عدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة و انخفاض في معدلات الادخار المحلي.

في الوقت الحالي تعد المديونية ظاهرة اقتصادية عمت البلدان النامية لها ابعاد عكسية على عملية التنمية الاقتصادية وتهدد استقرارها الاقتصادي، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة اعباء خدمة ديونها والتغلب عليها، إلا أن هذه الأعباء فاقت قدرة العديد من هذه البلدان على تحملها.

**2.1 إشكالية الدراسة:**

أتجه الاردن نحو سياسة الإقتراض لتوفير إيرادات اضافية لتمويل عملية النمو الاقتصادي ، و لمواجهة عجز الموازنة المزمن، والملاحظ أن حجم الدين العام تزايد بصورة واضحة خلال فترة الدراسة (1980-2014). وقد بلغ تراكم الديون العامة سنة 1980 حوالي 606.82مليون دينار، وارتفع حتى سجل حوالي 20555.5 مليون دينار عام 2014. وتميزت هذه الفترة بكثرة الازمات المالية و الاقتصادية التي تعرض لها الأردن.

تتحصر مشكلة الدراسة في استمرار الدين العام الاردني بشقيه الداخلي والخارجي عند مستويات مرتفعة، الامر الذي يدفع إلى دراسة هذه الظاهرة وبيان أسبابها والآثار المترتبة عنها وهل حققت الاهداف المرجوة منها و خاصة على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

**3.1 أهمية الدراسة :**

إن الاهتمام بظاهرة الدين العام في الاردن يدل على عمق الوعي بأبعادها المختلفة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وبالرغم من أن الكثير من الادبيات التي تحدثت عن هذه الظاهرة إلى أنها تعد حتى الوقت الحاضر دون حل ناجع ومن هذا الصدد تتضح أهمية دراسة ظاهرة الدين العام هذا من جهة، وتبرز أهميتها من جهة أخرى من خلال الآثار المختلفة التي سببتها ظاهرة الدين العام، سواء أكانت آثار سلبية أو ايجابية، فالديون الخارجية ساهمت في فقر الدول المقترضة وأغنت الدول المقرضة. أما الدين الداخلي فإن آثره السلبي يتمثل في الفوائد التي يحصل عليها

أصحاب الدخول المرتفعة، حيث تُدفع الضرائب لتمويل عبء الدين الداخلي، مما يترك آثراً سلبياً على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

### 4.1 أهداف الدراسة:

يُمكن حصر أهداف الدراسة في الجوانب الاساسية التالية:

**أولاً:** إظهار تطور ظاهرة الدين العام في الاردن خلال الفترة 1980-2014 وأثر ذلك على الاقتصاد المحلي.

**ثانياً:** بيان أسباب و آثار الدين العام في الدول النامية بشكل عام، وفي الاردن بشكل خاص.

**ثالثا:** التعرف على ماهية طبيعة القروض العامة وبيان الطبيعة القانونية والاقتصادية لها.

### 5.1 فرضيات الدراسة:

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة سلبية وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 5% بين الدين العام الخارجي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
٢. توجد علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 5% بين الدين العام الداخلي ونمو الناتج المحلي الاجمالي.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

### 6.1 منهجية الدراسة:

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بهدف استعراض تطور حجم الدين العام الاردني، و تحديد العلاقة بينه وبين مستوى الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتحقيق أهداف الدراسة. تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل البيانات السنوية

والمستمدة من التقارير والإحصاءات الرسمية في الأردن ومن المؤسسات المالية الدولية.

واستخدمت الدراسة الاسلوب الكمي القياسي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. ونظرا لان تحليل السلاسل الزمنية تتطلب عدة اختبارات منها جذر الوحدة لبيان مدى استقرار البيانات، و ذلك بسبب وجود عامل الاتجاه (Trend) الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## 1.2 تمهيد:

يمثل الدين العام أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم، لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات، تلزم الدول المدينة على تبني برامج اقتصادية تمس نوعية الحياة والرفاه الاقتصادي فيها، نتيجة لسياسات التقشف التي يطالب بها كل من الدول الدائنة و صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

يُذكر أن الدول النامية خلال القرن الماضي مرت في العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية التي كانت سبباً في عدم تقدمها، في حين كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي حيث أدت الزيادة المفاجئة في أسعار النفط الخام في بداية السبعينات من القرن الماضي إلى توفر فوائض ضخمة من الدولارات، أُودعت أغلبها في المصارف الغربية الرئيسة، قامت تلك المصارف بإقراض الدول النامية وتم استبدال القروض الرسمية الممنوحة من قبل الحكومات بقروض تجارية من تلك المصارف مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وكما زادت المستحقات المترتبة على هذه القروض، وأصبحت هذه الدول مهددة بعجز مالي بسبب عدم القدرة على دفع التزامات تلك الديون.

وجدت الدول النامية نفسها أمام أزمة حقيقية فلا هي حققت التنمية، ولا هي قادرة على الوفاء بديونها الخارجية أو الداخلية وذلك بسبب استمرارها في سياسة الاستدانة لتمويل برامج التنمية المختلفة، وكانت هذه الديون عائق في طريق التقدم الاقتصادي لهذه الدول وأمام العجز عن سداد هذه الديون واستجابة لضغوط الدول الدائنة والمؤسسات الدولية، ولكي تخرج الدول النامية من هذه الأزمة لجأت لمزيد من الاستدانة أو إعادة جدولة ديونها وتقديم العديد من التنازلات والتضحيات التي قد تمس سيادتها، مما أدى لتصاعد مديونية الدول النامية حيث تضاعفت الديون الخارجية للدول النامية العربية فقط خلال العقدين الماضيين سبعة أضعاف، إذ زاد

حجمها من 49 مليار دولار في عام 1980 إلى 325 مليار دولار في عام 2000 ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الاجمالي.

أُعتبرت أزمة المديونية الخارجية في الثمانينات على أنها أزمة سيولة فظهرت نتيجة ذلك كل من مخططات جيمس بيكر وبرادلي والتي كانت ذات صلة بتقنيات إعادة الجدولة وضخ المزيد من الموارد المالية وإجراء إصلاحات هيكلية في البلدان المدينة وقد سجلت مديونية الدول النامية عام 2000 حوالي 2100 مليار دولار.

إن توجه الدول النامية للاعتماد على الدين الداخلي كانت له جوانب إيجابية للتخفيف من التنازلات التي يتطلبها الدين الخارجي من بعض الدول الدائنة، ودوره في تقليص مخاطر تعرض الحكومات لارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، وبالمقابل كانت له جوانب سلبية منها زيادة معدلات التضخم وبالنسبة للدين الداخلي للدول النامية فقد بلغ مقداره 1775 مليار دولار في عام 2000.

### 2.2 مفهوم الدين العام:

ينتج الدين عادةً عندما يكون الانفاق العام أعلى من الايرادات العامة المتاحة.

تعددت مفاهيم الدين العام نظراً لتعدد وجهات النظر، ونذكر من هذه المفاهيم:

"أنه الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية غير المسددة و المترتب عليها دفعه تسديداً لالتزامها (البنك المركزي الاردني، 2002).

في عام 2008 اجتمع الخبراء الاقتصاديين في الدول الاعضاء في الاسكوا وأجمعوا أن المديونية العامة "تشمل جميع الالتزامات المالية التي في ذمة الدولة تجاه الخارج على المستوى الدولي أو المحلي" (شبارو، 2008).

### 3.2 القروض العامة بين الطبيعة القانونية والطبيعة الاقتصادية:

الطبيعة القانونية: تعدُّ صيغة القروض العامة صيغة قانونية، أي إن عقد القرض هوعقد قانوني يترتب عليه مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ولشرح هذا المفهوم لا بد من التفريق بين الطبيعة القانونية والطبيعة الاقتصادية للقرض العام كما يلي:

**أ–الطبيعة القانونية:**

القرض هو اتفاق بين طرفين هما: المقرض (الأفراد أو المؤسسات)، المقترض (الحكومة).

حيث يتحدد في هذا العقد: مبلغ القرض، سعر الفائدة، فترة السداد، وإذا قامت الدولة بطرح سندات الدين العام في الأسواق المالية، فإن السند ذاته يشكل عقداً يتوضح في متنه المبلغ وفترة السداد ويباع بالقيمة السوقية التي تقل عادة عن القيمة الاسمية بمقدار الفائدة، وعلى الدولة السداد عند فترة الاستحقاق، وبناء على ذلك فإن الطبيعة القانونية للقروض تتمثل في:

١. القرض العام يتم بموجب عقد، ويعد هذا العقد من العقود الإدارية يتعلق بنشاط مرفق عام يسعى إلى تحقيق منفعة عامة ويتضمن شروطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص، وهذا ما يميزه من غيره من الإيرادات.

٢. القرض العام يستند إلى صك تشريعي: فتقوم الحكومة بعقد القرض وإصدار سندات الدين العام استناداً إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية في الدولة المقترضة، يتضمن موافقتها على الاستدانة من أجل تزويد خزينة الدولة، ويقتصر هذا الإذن عادة على مبادئه الأساسية مثل تحديد مبلغ القرض، مدته، معدل فائدته، ويترك للحكومة أمر تنظيم القرض فنياً.

**ب– الطبيعة الاقتصادية:**

كانت القروض في السابق ظاهرة استثنائية، أما في الظروف الراهنة فقد أصبحت القروض العامة ظاهرة فكرية اقتصادية تحمل صفات وخصائص المدرسة الاقتصادية التي تنتمي إليها، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول الطبيعة الاقتصادية للقروض.

١. المدرسة الاقتصادية التقليدية التي قامت على الحرية الاقتصادية وحرية العمل والتملك وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأن القطاع الخاص هو الذي ينتج ويسوّق ويطوّر الاقتصاد الوطني والدولة تعنى بشؤون الأمن والدفاع وإقامة العدل ومن ثم عليها حصر نشاطاتها الاقتصادية والخدمية في أضيق الحدود، وهذا الأمر يرتب على الدولة تخفيض الضرائب لتغطية النفقات العامة، وفي حال تراجعت الضرائب عن تغطية النفقات العامة يحق للدولة الاقتراض، ولم يشجع التقليديون القروض العامة لأنها تؤدي إلى حصول منافسة بين القطاع الخاص والدولة على اقتسام المدخرات الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيتأثر الاستثمار ويتراجع الإنتاج ويؤدي ذلك إلى حصول الركود الاقتصادي.

٢. المدرسة الاقتصادية الكينزية فقد خالفت المدرسة التقليدية لأن أفكار كينز جاءت رداً على الجمود الذي لحق بأفكار المدرسة التقليدية بخصوص تراجع الإيرادات العامة مقابل النفقات العامة، وحصل على الأثر الكساد الكبير عام 1929-1933.

لقد دعا كينز إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي حال عدم كفاية الإيرادات طالبها بالاقتراض من الأموال المدخرة (المكتنزة) بهدف إقامة مشاريع البنية التحتية وإقامة المشاريع الكبرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب، فإذا شعر المستثمرون بزيادة الطلب فإنهم يسارعون إلى زيادة الاستثمار وتشغيل العمال مما يؤدي إلى زوال الركود وانتقال الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل.

إن الوسيلة الوحيدة والفعالة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود تكون بالقروض العامة، وإنفاق هذه القروض على المشاريع الكبرى أو الخدمات، مما يؤدي إلى توليد دخول جديدة تدفع المنظمين لزيادة حجم الاستثمار.

لقد أصبحت القروض العامة في العصر الحديث، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أداة مالية عادية تلجأ إليها الحكومات سنوياً وفي أكثر دول العالم لأن النفقات العامة تتزايد سنوياً بفضل التطور الاقتصادي والاجتماعي وبفضل

التطور التقني الذي لم يتوقف بعد، لذلك غدت القروض العامة وسيلة مالية عادية تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها العامة.

### 4.2 الاختلافات بين القروض الحالية والقروض السابقة:

يوجد ثمة إختلافات بين القروض التي كانت تُعقد في السابق أي في الثمانينات و القروض التي تستدان في هذه الآونة وفيما يلي بعض الاختلافات:

أ. أن القروض الحالية كانت تُعقد بأسم الحكومة لا بأسم الملك أو الامبراطور أو السلطان.

ب. لا تقدم الدولة المقترضة الضمانات في حالة القروض الحالية، في حين كانت تُقدم في الماضي الأملاك أو المجوهرات الملكية ضماناً لسداد قيمة هذا القرض.

ج. تأخذ القروض العامة الحالية صيغة السندات ويعطى لكل مقترض السند الذي اشترك به ويمكنه بيع هذا السند إلى مقرض آخر، أما في حالة القروض السابقة فإن هذه الأمور لم تكن تتم البتة.

### 5.2 أنواع القروض العامة:

تنقسم القروض العامة إلى أنواع عديدة، وتلجأ الدولة لاستخدام أنواع مختلفة من القروض من أجل تمويل عملياتها. وبشكل عام، يمكن تصنيف الأنواع المختلفة من القروض حسب عدة معايير أهمها:

#### 1.5.2 المعيار المكاني:

تقسم القروض العامة تبعا لهذا المعيار إلى قروض داخلية وقروض خارجية.

**أولا:** القروض الداخلية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها، بصرف النظر عن جنسياتهم سواء أكانوا مواطنين أم أجانب (دراز، 2005).

**اولاً:** الدين الداخلي هو دين الحكومة المركزية بالعملة المحلية ، وهذا الدين يعتبر احد اهم المؤشرات المالية التي تعطي دلالة على مدى مرونة الاقتصاد وسلامة تعاملاته وانشطته.

تقسم القروض العامة الداخلية حسب طول فترة السداد إلى الانواع التالية:

1- سندات الدين الحكومية وهي قروض طويلة الأجل وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

أ- سندات الادخار وهي سندات إسمية يسجل فيها اسم صاحبها، لاتنتقل ملكيتها عن طريق بيعها في سوق الأوراق المالية، إذا رغب الفرد في تحويلها إلى نقود قبل فترة السداد فإنه لدى الحكومة جداول خصم تحدد فيها قيمة السندات وبالتالي تكون هذه السندات بديل قريب للنقود.

ب- سندات حكومية طويلة الأجل وهي سندات لحاملها، قابلة للتداول في الاسواق المالية ويستطيع حاملها أن يحولها إلى نقود عن طريق بيعها في أي وقت، ولا تخصم الحكومة قيمة هذه السندات قبل ميعاد استحقاقها، لذلك لا تضمن الحكومة قيمة السندات فقد يتعرض صاحبها لخسارة رأسمالية إذا أراد تحويلها إلى نقود قبل ميعاد استحقاقها، لذا تعتبر أقل سيولة من سندات الادخار.

2- سندات الخزينة وهي قروض متوسطة الأجل تتراوح فترة سدادها بين سنة و خمس سنوات، وهي سندات لحاملها يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية. يكون سعر الفائدة عليها أقل من سعر الفائدة على سندات الدين طويلة الأجل.

3- أذونات الخزينة وهي قروض قصيرة الأجل تتراوح فترة سدادها ما بين 90 إلى 180 يوم، تلجأ إليها الدول لتغطية العجز المؤقت في إيرادات الخزينة. غالبا ما تكتتب فيها البنوك التي تملك أرصدة نقدية فائضة عن حاجتها لفترة قصيرة من الزمن، وتكون أسعار الفائدة عليها منخفضة لذا فهي بديل قريب للنقود، إذ يمكن تحويلها إلى سيولة دون خسائر.

يمكن أن تقسم القروض الداخلية إلى نوعين حسب طبيعة الوحدات المقرضة:

أ-القروض الظاهرية: وهي القروض التي تكون من الجهاز المصرفي من خلال البنك المركزي.

ب-الاقتراض الحقيقي: وهي القروض التي تكون من وحدات اقتصادية داخل المجتمع.

**ثانياً**: القروض الخارجية: وهي القروض التي تستدينها الدولة من جهات دولية مثل حكومات أو مؤسسات دولية أو من جهات خاصة أجنبية مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملة الأجنبية.

تُقسم الديون العامة الخارجية (حسب الفترة الزمنية) إلى نوعين هما:

أ- ديون قصيرة الأجل: حيث تقوم المصارف التجارية عادةً بتقديم القروض قصيرة الأجل للجهات الدائنة وتستحق الدفع في مده أقصاها سنة مع أمكانية قيام هذه المصارف بتجديد هذه القروض ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه ولا تلجأ إليه الدولة إلا في حاله عدم أمكانية حصولها على ديون طويلة الأجل.

ب- ديون طويلة الأجل: أما الديون الطويلة الأجل فأنها الديون الواجبة السداد خلال الفترة الزمنية أكثر من سنة، وقد تزيد عن عشرة سنوات وتقوم كل من الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية بتقديم هذا النوع من الدين، ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه وكثره تسهيلاته.

تُقسم الديون الخارجية على (أساس مصادر الجهة) التي تُقدم القرض إلى:

أ- الديون الرسمية: وهي الديون التي تقدمها الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية للدول الراغبة والمحتاجة لها وتتميز هذه القروض بأنها ميسرة لعدة أسباب منها: طول مده القرض، ووجود فترة سماح مناسبة، وانخفاض معدل الفائدة وأحياناً تكون رمزية، كما ويُستخدم هذا النوع من القروض لتمويل مشروعات محددة.

ب- الديون الخاصة: وهي الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية وتعتبر الشروط التي تضعها هذه المصارف على القروض المقدمة من قبلها شروطاً قاسية بالمقارنة بالقروض الرسمية وذلك على النحو التالي: انخفاض مده القرض وفترة السماح، وارتفاع سعر الفائدة.

وتُقاس على أساس أسعار الفائدة وهذه الفائدة خاضعة للتقلب باستمرار وذلك طبقاً لظروف العرض والطلب على القرض .

يمكن تقسيم الديون الخارجية من (حيث قابليتها للجدولة) إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- ديون لا تقبل الجدولة: وهي ديون مستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، بالنسبة لهذا النوع من الديون يجب على الدولة المقترضة الوفاء بها في مواعيد الاستحقاق بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية.

ب- الديون التجارية: وهي الديون المستحقة للمصارف التجارية الخارجية وتم أعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المقترضة وتتم عمليات الجدولة في نادي لندن.

ج- الديون الرسمية الحكومية: وتتمثل في الديون المستحقة لحكومات أو مكفولة من حكومات أخرى ويتم أعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس.

### 2.5.2 المعيار الإرادي:

يمكن تقسيم القروض العامة، تبعا لحرية إرادة المقرض في الإقراض، إلى نوعين هما القروض الاختيارية والقروض الإجبارية.

والقرض الاختياري هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين طوعا لا كرها. بمعنى أن الدولة في هذا النوع من القروض لا تلزم المقرضين على الاكتتاب في سنداتها بل تترك لهم الحرية في إقراضها أو عدم إقراضها وهي الصورة الغالبة (العلي، 2003).

أما القرض الإجباري فهو استثناء من الأصل، لأن الدولة تحصل عليه رغما عن إرادة المقرضين الذين يلزمون بتقديم مبلغ القرض على أن تتعهد الدولة برده إليهم مع فوائده، لا تلجأ الدولة إلى هذا النوع إلا في الظروف الاستثنائية مثل الحروب والأزمات (عبدالمولى، 1978).

ومن الجدير ذكره، أن القروض الاختيارية يمكن أن تكون قروضا داخلية وقروضا خارجية، أما القروض الإجبارية فلا تكون إلا قروضا داخلية، لأن سلطة الدولة في إرغام المقرضين على الإقراض تسري داخل إقليمها (حشيش، 1983).

## 6.2 أزمة الديون العامة للدول النامية:

تعود نشأة أزمة المديونية في الدول النامية إلى بداية السبعينات حيث شهدت هذه الفترة على الصعيد المالي توقف الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى ذهب (أي نهاية العمل بأسعار الصرف الثابتة وبداية مرحلة أسعار الصرف المرنة) (قشاريا، 2004).

حيث لجأت الدول النامية للاقتراض من الخارج لأسباب عديدة، منها ما هو داخلي وأخر خارجي:

### 1.6.2 الأسباب الداخلية:

أ. العجز في الموازين العامة نتيجة الاختلات الهيكلية، وكذلك سياسات التمويل بالعجز، فضلا عن العجز المستمر في موازين المدفوعات.

ب.سوء توظيف القروض: يؤدي سوء استخدام القروض في عدم الاستفادة منها. وبالتالي عدم مساهمتها في التنمية مما يؤدي الى تراكم تلك القروض. وهناك العديد من الدول النامية التي تستخدم القروض في دعم المؤسسات العسكرية او استيراد السلع الاستهلاكية (نجادات، 2012).

### 2.6.2 الأسباب الخارجية:

أ- صعوبة شروط القروض الممنوحة من حيث سعر الفائدة ومصدر القروض حيث ان المصادر الخاصة تفرض شروط أشد على البلدان النامية من حيث سعر الفائدة وفترة السماح وفترة الاسترداد، وبالتالي يكون على البلدان النامية ان تتكبد مبالغ إضافية عبر السنين، مما يؤدي بخدمة الديون ان تمثل نصيباً

هاماً من صافي الديون ويصل الأمر في بعض البلدان الى حد الاقتراض لتسديد ديونها السابقة.

ب-إنخفاض أسعار المواد الخام: طالما ان اغلب صادرات البلدان النامية من المواد الخام والسلع الأولية والتي تعاني من انخفاض في أسعارها مقارنة مع أسعار المواد المصنعة، فضلاً عن التضخم العالمي الذي يؤدي الى تأكل جزء من قيمة تلك الصادرات، مما يؤدي الى انخفاض حصيلة صادرات الدول النامية، وبالتالي تفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مما أستدعى إلى اللجوء الى الديون الخارجية لتفادي ذلك العجز (لوكاريكي، 2002 ).

ج-التقلبات في الاقتصاد العالمي ما بين الركود والانكماش حيث ان الدول النامية لا بد وان تندمج مع الاقتصاد العالمي وتتأثر بما يحصل فيه من تغيرات نتيجة التبعية التجارية والتكنولوجية وحتى الغذائية للعالم الخارجي.

## 7.2 آثار الديون العامة:

إن الآثار المختلفة للديون العامة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية و السياسية.

### 1.7.2 الآثار الاقتصادية :

تختلف آثار الدين العام الاقتصادية تبعاً لكون الدين خارجياً أو داخلياً.

أ - الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي:

يُمارس الدين العام الخارجي آثاراً واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي، وعلى التوازن الاقتصادي من خلال التأثير الواسع على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية وهي: الميل للاستهلاك، والميل للادخار، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة، هذا بالإضافة إلى أن القروض العامة تؤثر في كمية النقود المتداولة، وأنها تسهم في تمويل الاستثمار العام والاستهلاك العام (بيفاتي،2011).

يشجع الدين العام الخارجي على استيراد الدولة المقترضة السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية، بحيث أنه يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة العمالة في الدول المقترضة ورفع معدل نمو الدخل القومي في حال أُستخدم القرض الخارجي لاستيراد سلع رأسمالية لمشروعات النمو الاقتصادي و هذا أثر ايجابي، بالمقابل يُمكن أن يمثل القرض الخارجي عبئاً على الثروة القومية للبلد المقترض، كما يزيد من مشكلة سعر الصرف فمن المعروف عند زيادة الدين العام الخارجي سوف يؤدي ذلك إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات و هذا العجر هو الذي يضغط على سعر الصرف و بالتالي ازدياد مشكلة نقص العملات الأجنبية بالسوق المحلية، وعدم الاستغلال الكامل للموارد المادية والبشرية مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان (العاني، 2001).

ب-الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي:

يؤدي الدين الداخلي وخاصة الاقتراض الظاهري إلى زيادة النقود المتداولة لأنها تعد أحد مصادر تمويل الانفاق العام، فالقرض الداخلي ممكن أن يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقات الانتاجية، أما الاقتراض الحقيقي فله آثر في امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق في سبيل مقاومة أسباب التضخم وتجنب عواقبه السيئة وهذا مشروط بأن يكون اقتصاد الدولة يسوده مستوى العمالة الكاملة، أما الآثر السلبي للدين الداخلي فأنه يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار(التضخم) في حال كان الجهاز الإنتاجي للدولة غير مرن (العاني،2001).

### 2.7.3 الآثار الاجتماعية:

أ. الآثار الاجتماعية للديون الداخلية: يؤدي الدين الداخلي وخاصة الاقتراض الحقيقي دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع و تقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع على أساس أن يتم تمويل فوائد الديون من الضرائب المباشرة التصاعدية، ويعني ذلك أن الفئات الغنية في المجتمع هي التي تتحمل هذا العبء، في المقابل له دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنية في المجتمع وزيادة حدة التفاوت

بين فئات المجتمع اذا ما تم تمويل فوائد القروض من الضرائب غير المباشرة النسبية خاصة ضرائب الاستهلاك فإن ذلك يعني أن الفئات الفقيرة هي التي تتحمل العبء (كنعان، 1998).

ب. الآثار الاجتماعية للدين الخارجي: يؤدي الدين الخارجي إلى زيادة في نسب التضخم، وتقليل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات، مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج خوفا من تآكلها، و يعمل على زيادة معدلات البطالة من خلال التأثيرات المترتبة على أسواق العمل والتشغيل في الدول المدينة وذلك استنادا إلى أن الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لمداخيل غالبية الأفراد وأن حرمانها من هذا الحق ينتج عنه زيادة البطالة بأنواعها، وتراوحت معدلات البطالة في الدول العربية ما بين 15% و20 % خلال التسعينات وهي الفترة التي شهدت ارتفاع في حجم الدين الخارجي. وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية للدول المدينة قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع الذي تتطلع إليه اقتصادات هذه الدول (محمد، 2004). مما يسبب في مشكلات اجتماعية خطيرة منها: تسريح العمال، وتفاقم حدة الفقر، وإحداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وتعاظم الفجوة بين طبقات المجتمع (الكندري، 1987 ).

كما أكد تقرير البنك الدولي على الآثار السلبية لأزمة الديون الخارجية على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول.

### 3.7.2 الآثار السياسية :

هذه الآثار تكون واضحة في الدين العام الخارجي أكثر منه في الدين الداخلي. إذ تبدو سيطرة الجهات الدائنة، سواء كانت حكومات أو مؤسسات مالية دولية، واضحة على الدول المدينة، مما يفقد الدولة المدينة بعض سلطاتها و سيادتها وقدراتها على إدارة اقتصادها وفقاً لمصلحتها الوطنية. أي أنها تزيد من

التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر على صناعة القرار السياسي. وتؤثر سلبياً على حرية اتخاذ القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات، وهذا يؤدي إلى تبعية الدول المدينة لشروط جدولة ديونها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها (الاطرش، 2000).

### 8.2 الدراسات السابقة :

#### 1.8.2 الدراسات العربية:

**دراسة اللوزي ( 1989) بعنوان: "القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكة الاردنية الهاشمية " .**

هدفت الدراسة إلى بيان حجم القروض الاجنبية بالإضافة لقياس عبء هذه القروض على الاقتصاد الاردني، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات المديونية الخارجية للفترة 1973-1987. تم اعتماد نماذج احصائية لتقدير حجم المديونية خلال الفترة المستقبلية و قياس عبء المديونية من خلال تقدير حجم خدمة الدين منسوبة الى الناتج القومي الإجمالي، وخدمة الدين منسوبة إلى الدخل من الصادرات السلعية.

كانت أبرز نتائج هذه الدراسة أن خدمة الدين العام الخارجي سيشهد تزايدا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و كنسبة من الصادرات، وقد بينت أيضا أن الأردن سيعاني من انخفاضا في احتياطي العملات الأجنبية و زيادة في الضرائب.

أوصت الدراسة بزيادة حجم الصادرات، وأن يتم ربط القروض الخارجية بالمشروعات الانتاجية ، دراسة وتعديل سياسة التوزيع القطاعي المتبعة لأن سوء استخدام القروض يؤدي إلى الاستمرار في مشكلة المديونية ويضخمها في المستقبل القريب .

الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هو التعرف على أهم مؤشرات عبء المديونية العامة و هي نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي.

**دراسة الشرع والخطيب والمعايطة ( 1991) بعنوان: "أزمة المديونية الخارجية و أثرها على الاقتصاد الأردني : دراسة قياسية".**

هدفت الدراسة الى تحليل المديونية الخارجية و بيان آثرها على الاقتصاد الاردني خلال الفترة ما بين 1967-1988. تم الاعتماد على نموذج قياسي لقياس العلاقة بين حجم المديونية الخارجية و تطورها مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية منها الاستثمار والايرادات العامة والمستوردات والناتج القومي الاجمالي والدخل المتاح وغيرها، كما اعتمدت مجموعة من المتغيرات الأخرى كصافي الاقتراض وسعر الفائدة والتضخم المتوقع وصافي التحويلات.

وأظهرت النتائج أن المديونية الخارجية تؤثر وبشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويعد هذا الآثر ضعيفا بالاعتماد على قيمة مضاعف الناتج المحلي الاجمالي.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، والحد من القروض ذات الشروط التجارية الصعبة، وترشيد معدلات الاقتراض.

**دراسة الساعاتي (1996) بعنوان: "الدين العام والقرض العام وأثرهما على مستوى الرفاه: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية".**

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر القروض العامة على مستوى الرفاه للأفراد، كما حللت الدراسة مزايا تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال القروض العامة، واستخدمت الدراسة نموذجاً رياضياً مكون من شقين: الاول افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي على الديون الحكومية اعلى من سعر الفائدة التوازني، بينما الشق الثاني من الدراسة الذي يمثل أسلوب (القروض المشتركة في الارباح ) لتمويل المشاريع العامة المدرة للدخل.

توصلت الدراسة الى انه يوجد علاقة سلبية بين الديون العامة والناتج المحلي الاجمالي إذا كان سعر الفائدة أعلى من نسبة النمو الاقتصادي؛ أي أن زيادة القروض تؤدي إلى انخفاض الناتج، وبالتالي انخفاض رفاهية المجتمع.

أوصت الدراسة أنه يتوجب على الدولة استخدام القروض العامة في مشاريع مولدة للدخل وتحقق عائدًا يساوي متوسط العائد المتوقع في الاقتصاد.

**دراسة سمارة (1999) بعنوان:" ادارة المديونية الخارجية حالة الاردن "**

هدفت الدراسة الى تقييم ادارة المديونية الخارجية في الاردن للفترة–1997 1989 من خلال تحليل حجم وتركيبة هذه المديونية وتطور شروطها قبل الازمة لعام 1988 لمعرفة اسباب تطورها ونتائج تزايد اعبائها، بالاضافة الى استعراض عمليات اعادة هيكلة المديونية الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد الاردني خلال مرحلة التصحيح الاقتصادي. بينت الدراسة بأن الاسباب الداخلية (عجز الموازنة وميزان المدفوعات) والاسباب الخارجية (تدهور شروط الاقتراض ومعدلات التبادل التجاري وانخفاض اسعار البترول) كانت وراء تفاقم ازمة المديونية الخارجية في الاردن، إذ بلغ متوسط معدل نمو الرصيد القائم للدين 25.6% سنويا واعباء خدمة الدين الخارجي 38.3% سنويا للفترة 1975–1988، بالإضافة الى تشوه هيكل تلك المديونية لحساب القروض قصيرة الاجل والقروض طويلة الاجل من مصادر خاصة، الامر الذي ادى الى تدهور شروط الاقتراض الخارجي وارتفاع مؤشرات المديونية الخارجية للاردن.

أوصت الدراسة باستخدام مخصصات القروض الممولة بالشكل الأمثل لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

**دراسة عبادي (2001)، بعنوان:" القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية في السلطة الفلسطينية "**

تناولت هذه الدراسة تحليل القروض الأجنبية فقط، حيث استعرضت مفهوم الاقتراض الخارجي ومصادر القروض الأجنبية وأحجامها وتطورها، وتأثيرها على عملية التنمية وتوزيعها القطاعي.

بينت الدراسة أن معظم القروض قد صرفت في المدن حيث حُرم الريف الفلسطيني منها، وأن هذه القروض قد تشكل عبئا على الاقتصاد القومي في المدى الطويل رغم أنها ساهمت في تطوير البنى التحتية في فلسطين، وأن استخدامات القروض تحتاج إلى إعادة نظر وفقاً للأولويات الوطنية.

أوصت الدراسة التوسع في إنشاء الصناعات التصديرية والاحلالية، بالإضافة إلى حشد وتنشيط المدخرات المحلية حيث أن ضعف معدلات الادخار المحلي يعتبر من الاسباب الهامة والرئيسية التي تساهم في زيادة حجم مديونية فلسطين الخارجية.

**دراسة الشميري (2009) بعنوان:" إدارة و رقابة الدين العام في الجمهورية اليمنية"**

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية الدين العام في اليمن وأسبابه والسبل للخروج من هذه الأزمة الشائكة، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف بنية الاقتصاد اليمني وتأثره بالصدمات الخارجية والأزمات الداخلية، وأن الاقتصاد اليمني لم يحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تم تنفيذه عام 1995 أهدافه النهائية وهي زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن رغم الدعم الكبير الذي قدم من المانحين وهذا كان نتيجة للإجراءات القاسية التي تم اتخاذها، وهي رفع الدعم عن السلع الأساسية، سحب السيولة من السوق عن طريق إصدار أذون الخزينة وتوظيفها بصورة خاطئة.

أوصت الدراسة بتفعيل بعض جوانب الاصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وضرورة تطوير سوق التمويل المحلية وإنشاء سوق الاوراق المالية وإصدار التشريعات المحفزة والمشجعة للشركات الوطنية للدخول إلى السوق.

**دراسة جنوحات (2006) بعنوان: "اشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ".**

هدفت الدراسة الى التعريف بالديون الخارجية لبعض الدول المدينة وأبرز تطوراتها والتغيرات الناتجة في عدد من المتغيرات الاقتصادية منها التنمية الاقتصادية، التضخم، ميزان المدفوعات، والطاقة الاستيرادية وغيرها، كما تم تقييم اعباء الدين العام من خلال المؤشرات الاقتصادية المطبقة مع دراسة تحليلية لمجموعة من البلدان هي: الجزائر، مصر، المغرب، عمان، لبنان، تونس، الاردن، اليمن، جيبوتي، سورية، السودان، موريتانيا، والصومال.

أظهرت نتائج الدراسة انه مهما كان مستوى تطور هذه البلدان في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية فهي بحاجة الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي، غير ان هذا التحقيق يصطدم بجملة من المعوقات والمشاكل. وتتمحور هذه المشاكل في انخفاض حجم المدخرات الوطنية وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية، لذلك لجأت معظم الدول العربية إلى التمويل الخارجي لسد النقص بالموارد المحلية والتزود بالعملة الاجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الضرورية للتنمية.

مع النمو المفرط في حجم المديونية الخارجية، ومع تعقد و صعوبة شروط الاقتراض الخارجي وتفاقم أعباء الديون، كان طبيعيا أن يترتب على تلك المديونية مجموعة من الآثار السلبية المعرقلة لعملية التنمية في هذه البلدان، لهذا أوصت الدراسة بحل مشكلة المديونية الخارجية على مستوى الوطن العربي، مجال الاستثمار في شراء الديون الخارجية للبلدان العربية، وتعزيز دور صندوق النقد العربي.

الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هي الآثر السلبي الذي عرقل مسيرة التنمية الاقتصادية في لجوء الدول العربية إلى التمويل الخارجي لسد النقص بالموارد المحلية والتزود بالعملة الاجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الضرورية للتنمية.

**دراسة رضا (2010 ) بعنوان:" اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر في الفترة 1986-2009 :دراسة قياسية ".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة الموجودة بين النمو والمديونية الخارجية في الدول النامية عامة، والجزائر بصفة خاصة، كذلك توضيح ظروف نشأة وأسباب تطور المديونية الخارجية في الدول النامية، مع إبراز تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية. ولا يمكن إغفال التطور السريع والكبير الذي طرأ على المديونية الخارجية وتقلص حجمها، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر لآلية الدفع المسبق للديون، وتمثلت عملية الدفع المسبق وهدفها التخلص من المديونية، وفي سياسية تسديد الدفع المسبق للديون توقفت الجزائر عن الإقتراض بحيث أن الديون الحالية لا تمثل سوى المبالغ المقترضة قبل سنة 2005.

تبين من خلال الدراسة أن للمديونية الخارجية آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري والدول النامية، ويعود السبب في ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة خاطئة في الاستدانة من الخارج، كاستعمال القروض الخارجية في تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية واستخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية الذي يتطلب وضع خطة سليمة وفعالة حتى تكون مندمجة ومتكاملة مع خطة التنمية الاقتصادية، وضرورة توسيع دائرة حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي كوسيلة للتخفيف من اللجوء إلى الاستدانة، وبذلك سيعوض الاستثمار الأجنبي قلة رأس المال الذي قد تعاني منه الجزائر عند انخفاض أسعار البترول، وضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق السياسات النقدية والمالية الملائمة.

**دراسة شاهين (2012) بعنوان: "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة بعض الدول العربية المقترضة".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية القروض الخارجية وخصائصها وأنواعها والأسباب المؤدية لها من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية ونموذج الفجوتين المتمثلة بالادخار والاستثمار من ناحية والصادرات والواردات من ناحية أخرى. كما هدفت الدراسة الى توضيح الارتباط بين المديونية والفقر والتبعية بشتى أنواعها، ليتم قياس مدى اسهام الديون الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدول الحالة الدراسية.

توصلت الدراسة إلى أن الديون الخارجية تركت آثاراً اجتماعية وسياسية لا تحمد عقباها، مؤكدة على وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي والذي يتفاوت تأثيره من حالة لأخرى من حالات الدراسة.

أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الاستهلاك الترفي ومحاربة مفاهيم الاكتناز ليتمكن الاقتصاد من تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات التي تعتبر البديل المناسب للاقتراض الخارجي، وضرورة معالجة الاختلالات البنيوية في هياكل اقتصاديات دول الحالة، كما يجب وقف التعامل مع القروض الخاصة المصاحبة لشروطها الصعبة. توجيه الاقتراض الخارجي للأغراض الاستثمارية المنتجة، وتوخي الحذر من المعونات المقيدة، والسماح لخصخصة المشاريع لضمان مساهمتها في تغطية عجز موازنات دول الحالة، والسماح بمقايضة الديون في حدود تراعي الأرباح والخسائر بدراسات جدوى محكمة لتجنب اشتراطات المقرضين.

**دراسة الحباشنة والمجالي والقراله (2013) بعنوان:" أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني والقدرة على تحمل أعبائه خلال الفترة 1980-2011 ".**

هدفت الدراسة إلى استعراض حجم الدين العام في الأردن، وبيان أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني وقدرة الأردن على تحمل أعباء هذا الدين خلال الفترة 1980-2011 قامت الدراسة بتقدير العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي والاستهلاك باستخدام التكامل المشترك، كما تم تطبيق الاختبارات الموجودة في برمجية E-views مثل اختبارات السببية وتحليل مكونات التباين وايضا اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل لتحقيق اهدافها.

كما تبين من خلال الدراسة ارتفاع حجم الدين العام بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، وكذلك زيادة أعباء هذه القروض من أقساط وفوائد، وعلى المدى البعيد فقد كان الدين العام يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الانتاجية للحد من أعباء خدمة الدين، كذلك دراسة وتعديل واقع التوزيع القطاعي مع التركيز على القطاع الانتاجي بدلا من قطاع الانتاج غير السلعي.

### 2.8.2الدراسات باللغة الإنجليزية:

**دراسة Clements (2005) بعنوان:" The effect of a subsidy on the public debt level of economic development " .**

هدفت الدراسة إلى تحليل برنامج إعانة الدين العام الذي قُدم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية، وتخصصت الدراسة بالدول الاكثر فقراً، والتي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها 865 دولار سنوياً. ومن خلال التقدير التجريبي للآثار المترتبة على الدين العام الخارجي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: بالرغم من أن الدين العام يستطيع أن يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في الدول ذات الدخل المنخفض فإن الدين العام الخارجي يخفف من وتيرة التنمية الاقتصادية بعد وصوله إلى ما يعادل 50% من حجم الناتج المحلي الإجمالي أو إلى20%-25% من الناتج المحلي الصافي، الدين العام الخارجي يؤثر سلباً وبصورة غير مباشرة على التنمية من خلال الآثار المترتبة على الاستثمار العام، وعلى الرغم من أن حجم الدين الأصلي يظهر أنه خال من الأثر إلا أن مصاريف خدمة الدين والفوائد تحمل الجزء الأكبر من الآثار.

أوصت الدراسة بأن يتم الاستثمار في التعليم والصحة حيث أن توفير التعليم والخدمات الصحية الجيدة للجميع مكون أساسي من مكونات التنمية الاقتصادية، تشجيع الفرص المتاحة أمام النساء والفتيات إذ تعتبر المساواة بين الجنسين محركا لتحقيق الإنصاف والحد من الفقر وتعزز التنمية الاقتصادية.

**دراسة Rother and Chechtita (2010) بعنوان: The Impact of High and Growing Government Debt on Economic Growth**

ناقشت الدراسة أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي عن طريق بعض المتغيرات الكلية ممثلة بالادخار الخاص، الاستثمار العام، واجمالي انتاجية عوامل الانتاج، واشتملت الدراسة على بيانات ل 12 دولة اوروبية خلال الفترة 2009- 1970 .

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة غير خطية بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي، ومن وجهة نظر الباحث إذا كانت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي مابين 70-80% فإن معالم التأثير السلبي تكون واضحة على اقتصاد الدولة ويجب عليها أن تسارع في وضع برامج تصحيحية، أما نقطة التحول الخطيرة إذا كانت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين 90-100%.

كما اتضح من خلال الدراسة وجود علاقة خطية سلبية بين حجم الناتج المحلي الاجمالي واجمالي عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

أوصت الدراسة إمكانية تخفيض عجز الموازنة من خلال محاولة تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة، خصخصة العديد من المشاريع بهدف استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة تزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

**دراسة Alma Incia and others (2011) بعنوان: The Dynamic Implication of Debt Relief for low- Income Countries"**

ناقش هذا البحث الآثار المترتبة على تخفيف عبء الديون في الدول الأقل دخلا، وقد استعرض مشكلة الديون ومبادرات الدول المثقلة بالديون وتجربة أوغندا، وقدم نموذجا اقتصاديا لفحص آثار الديون، واستعرض نتائج المحاكاة وفقاً لعناصر النموذج الاقتصادي. وخلص البحث إلى أن حلقات تخفيف عبء الديون ذات تأثير مؤقت على مستوى الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض، وأن الارتباط يكون معنوياً عندما يكون الاستهلاك أكبر من الاستثمار، في حالة تخفيف عبء الديون

يمكن أن تصل نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل إلى حوالي الضعف.

أوصت الدراسة إمكانية توجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل ومحاولة تغطية العجز في الموازنة من إيرادات هذه المشاريع.

الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هي السياسة المستخدمة في تخفيف الدين والمتمثلة في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى دخل الفرد وذلك من خلال تشجيع الادخار ورفع سعر الفائدة وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية الاستثمار وتوجيهه الى المشاريع الانتاجية.

**دراسة Ezeabasili (2011) بعنوان: "Nigeria's External Growth and Economic Debt"**

تناولت الدراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1975-2006، وقد أظهرت تقديرات تصحيح الخطأ أن الدين الخارجي لديه علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي في نيجيريا، وأدى ارتفاع الدين الخارجي لإنخفاض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك، اظهر اختبار جرانجر للسببية وجود اتجاه أحادي بين مدفوعات خدمة الديون الخارجية والنمو الاقتصادي عند مستوى 10%. وللتخفيف من التأثير السلبي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي أوصت الدراسة بأن يكون تراكم الديون للمشاريع متطابقة مع توقيت السداد، ولا بد من تنويع محفظة الديون لتجنب متطلبات خدمة الدين العام.

**دراسة Musebusichula (2012) بعنوان: " Debt Overhang and Economic Growth in HIPC countries"**

تتناول الدراسة موضوعا مهماً يتعلق بتراكم الديون وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في البلدان المثقلة بالديون ويركز على بعض الدول الأفريقية. كان الهدف من الدراسة هو إظهار عبء الديون وتراكمها وتأثيرها على تخفيف الديون في هذه الدول، والدراسة عبارة عن نموذج اقتصادي قياسي للوصول إلى هدف البحث.

بينت الدراسة أنه يوجد علاقة سلبية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، وخدمة الديون ليس لها أي تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي أو

رأس المال الخاص، وأن التبادل التجاري يؤثر إلى حد كبير على رأس المال الخاص كما ويقلل من النفقات الرأسمالية الحكومية.

أوصت الدراسة بأن تقتضي المواجهة الحاسمة لازمة المديونية الخارجية من خلال ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتطبيق السياسات النقدية والمالية الملائمة، والتي تؤدي إلى حالة وجود معدل نمو الصادرات أعلى من معدل الواردات حتى ينخفض العجز بالميزان تدريجيا.

### 9.2 ما يميز الدراسة:

رغم أهمية الدراسات السابقة في إضافاتها العلمية إلى موضوع البحث، الا أن معظمها ركز على الدين الخارجي.

تميزت الدراسة الحالية بتحليل الدين العام الأردني الداخلي والخارجي، وقد تم استخدام تحليل سلسلة زمنية بلغ مداها خمس وثلاثون سنة للوصول إلى نتائج الدراسة.

إضافة إلى ذلك غطت الدراسة فترة زمنية حديثة حيث واكبت هذه الدراسة الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي، وأُستخدم فيها الاسلوب القياسي للوصول إلى النتائج، كما يمكن أن يستفيد من هذا البحث كل من متخذ القرار والمشرع الاردني الذي يؤمل بأن يأخذ بالنتائج والتوصيات.

# الفصل الثالث

# واقع المديونية العامة في الأردن

## 1.3 المقدمة :

توجه الأردن للتمويل الخارجي منذ نشوء المملكة، وتم عقد أول قرض خارجي في عام 1950 مع بريطانيا التي كانت مصدر الاقراض الوحيد آنذاك، وامتد نطاق الاقتراض الخارجي خلال السبعينيات ليشمل الدول العربية والمؤسسات الدولية، وفي بداية الثمانينات دخل الأردن الأسواق المالية العالمية وبدأت مرحلة الاقتراض من البنوك التجارية.

ومن الجدير ذكره، أن الأردن اعتمد على المساعدات الخارجية لتمويل المشاريع التنموية، ويعود ذلك لأسبابٍ متعدّدة منها: المشكلات السياسية والاجتماعية بعيدة المدى التي تعرض لها الأردن، ونقص الموارد الطبيعية، وسوء استغلال المتوافر منها.

بالرغم من التحديات العديدة التي تواجه الأردن مثل ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة 2004-2014 والتي سجلت مستويات مرتفعة تراوحت ما بين 11%-14%. إضافة إلى العجز في الموازنة العامة حيث بلغ 2582.4مليون دينار في فترة 2011-2014، وثقل عبء الدين الخارجي، إلا أن الحكومة الأردنية تحاول عكس صورة إيجابية عن الاقتصاد الاردني لعام 2014 بأنه يتمتع باقتصاد سليم قادر على التكيف مع الصدمات المحلية والخارجية وتحقيق النمو بمعدلات مستقرة وقابلة للديمومة.

## 2.3 الدين العام في الأردن:

ظهرت المديونية العامة في الأردن منذ نشوء المملكة الاردنية ولا شك بأنها ترتبط ارتباطا وثيقاً بالعجز المزمن في الموازنة العامة للدولة حتى أصبح الأردن مثقل بالديون وشبه غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية خاصة تجاه الدول

الدائنة، حيث نفذ الاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي في عام 1988.

شهد الدين العام في الأردن حالة إرتفاع سواء بالأرقام المطلقة حيث بلغ ذروته عام 2014 وسجل مبلغ 20.5555 مليار دينار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت في عام 2014 حوالي 80.3%. وهذه النسبة تجاوزت الحد المسموح بها في قانون الدين العام وهي 80% من إجمالي الناتج المحلي وتمثل هذه النسبة المتوسط العام الذي يعكسه خط الاتجاه العام في علاقة الناتج بالدين العام، وينص قانون الدين العام الذي تم نشره في 16 تموز 2001 على أن الحكومة تستطيع أن تقترض محليًا فقط من خلال إصدار أوراق حكومية، وفضلاً عن ذلك يجب ألا يتجاوز الدين الداخلي للأردن 60% من الناتج المحلي الإجمالي وأن لا تزيد نسبة الدين الداخلي والدين الخارجي معا عن 80% من الناتج المحلي الإجمالي.

ولاشك أن وصول الدين العام في الأردن الى مستويات عالية يعتبر مؤشرا حرجاً لما له من انعكاسات سلبية على كافة المؤشرات الاقتصادية بما فيها زيادة تراكمات خدمة الدين العام، والحد من فرص النمو الاقتصادي المستهدفة.

وعلى الرغم من الاجراءات الحكومية المتخذة لتخفيض حجم الدين العام والتي تمثلت بمبادلة بعض الديون الخارجية وشراء بعض الديون الاخرى واعادة جدولة البعض الآخر، إلا أن حجم الدين العام أستمر بالصعود.

### 3.3 أسباب المديونية العامة في الاردن:

للمديونية أسبابها الكثيرة وذلك حسب الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والطبيعية التي يمر بها الاردن، غير انها تنحصر في سببين رئيسين هما: فجوة الموارد المحلية أي عجز الميزانية العامة ويكون هذا بسبب إتساع الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مما دفع إلى الاقتراض لسداد ذلك العجز، والسبب الثاني فجوة الادخار وهي العبء المالي والاقتصادي المتزايد على الدولة إذ أن الدين العام إرتبط بحاجة الحكومة للاقتراض لتمويل المشاريع وتقديم الخدمات

العامة، بالتالي يكون العبء المالي المتزايد سبباً مباشراً لزيادة الطلب على الاقتراض.

إلا أنه يمكن بيان جملة من الأسباب أدت إلى تطور حجم المديونية العامة في الأردن أهمها:

١. أسباب سياسية : لقد كان إقليم شرق الاردن خاضع للحكم العثماني قبل تأسيس إمارة شرق الاردن في عام 1921، و لم يكن للبلاد وضع مستقل من النواحي الاقتصادية أو السياسية، وفي عام 1946 نال الاردن استقلاله وما ترتب عليه من مسوؤليات سياسية واقتصادية تزايدت مع الظروف السياسية مثل حرب عام 1948 ثم حرب 1967 وما تمخض عنها من احتلال للضفة الغربية لتضيف للأردن تحديات كبيرة أثرت سلباً على مسيرة التنمية حيث نزح أكثر من 400 ألف مواطن إلى الاردن، بعد ذلك حرب الكرامة عام 1968 والأحداث الداخلية في عام 1970، والحروب في المنطقة مثل حرب لبنان وحرب الخليج الأولى و الثانية التي كلفت خزينة الدولة الاردنية حوالي 1.2مليار دولار. كل هذه الاحداث أثرت على حجم المديونية العامة حيث سجلت مبلغاً مقداره 6101.7 مليون دينار خلال الفترة 1986-1990 بعد أن كان عام 1985 حوالي 1472.29 مليون دينار.

٢. أسباب اقتصادية: يوجد عدة عوامل اقتصادية أدت إلى زيادة الدين العام منها: عجز الموازنة العامة الذي يتضمن النفقات الجارية وعجز موازنات الوحدات والمؤسسات العامة ذات الاستقلال المالي والاداري والشركات المملوكة للحكومة بالكامل، وكفالة الحكومة لبعض قروض المؤسسات الرسمية كلها أدت إلى زيادة الدين العام في الاردن.

كما يمثل إفتقار الأردن للموارد الطبيعية وشح الموارد المائية التي تشكل تحديا للمشاريع الاقتصادية هذا أدى بدوره إلى زيادة الدين العام، إضافة إلى ضخامة حجم الاستثمارات الجاري تنفيذها والبالغ مقدارها 4843.2 مليون دينار في عام 2011 والمتمثلة في مشاريع البنى التحتية مثل مشاريع المياه

والنقل والطاقة (مارتو،2006). كما سجل الميزان التجاري عجزاً مقداره 7598.6مليون دينار في الفترة2011-2014 كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على القروض للوفاء بهذه الالتزامات الاقتصادية.

٣. أسباب اجتماعية: تمثلت الأسباب الاجتماعية في الهجرات المتعاقبة على الأردن والتي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بكافة جوانبه التنموية والخدمية، حيث نزح إلى الأردن العديد من العرب، والاردن لديه 1.5 مليون لاجىء من مختلف الجنسيات نتيجة الحروب (سماره، 1999).

كل هذا أدى إلى ارتفاع الدين العام في الاردن حيث بلغ الدين العام حوالي 16.5809مليار دينار سنة2012 مقارنة مع 13.4017مليار دينار سنة 2011 و هذه الزيادة في الدين العام جاءت بسبب اللاجئين وما يتطلب ايواءهم من زيادة الطلب على الحاجات الأساسية التي أثقل الاقتصاد الاردني.

يوضح الجدول رقم (1) عدد من المؤشرات الاقتصادية منها: الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، والدين العام، والعجز/الوفر في الموازنة خلال سنوات الدراسة.

**الجدول رقم (1)**

**مؤشرات إقتصادية مختلفة في الاردن خلال مجموعة سنوات مختارة (مليون دينار)**

| الفترات | الميزان التجاري | الناتج المحلي الاجمالي | الدين العام | العجز/الوفر في الموازنة |
|---|---|---|---|---|
| 1980 | -1668 | 1164.8 | 606.82 | -38.2 |
| 1985 | -1583.8 | 1970.5 | 1472.29 | 39.1 |
| 1990 | -2178.6 | 2760.9 | 6101.7 | 49.6 |
| 1995 | -2101.3 | 4714.7 | 5877.9 | 15.2 |
| 2000 | -2042.5 | 5998.5 | 6278.5 | -120 |
| 2005 | -2396.9 | 8925.4 | 1146.33 | -977 |
| 2010 | -1980.9 | 18762 | 7493.77 | -1447 |
| 2014 | -7598.65 | 22932.7 | 7995.14 | -2582.4 |

**المصدر :البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2014اعداد مختلفة.**

## 4.3 تطور المديونية العامة في الاردن:

إن السبب الرئيسى للجوء الدولة إلى الدين العام هو عجز الموازنة الذى يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، حيث يعتبر ملف المديونية من أهم المؤشرات العامة لتوجهات السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، وبالرغم من زيادة عبء المديونية على أفراد المجتمع، والمتمثلة بفرض ضرائب غير مباشرة مثل ضريبة المبيعات، الا ان المديونية العامة في الاردن استمرت في الإرتفاع.

ولمتابعة أزمة المديونية العامة في الاردن تم استعراض تطور المديونية العامة ضمن فترات مختارة حسب الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية التي مرت بالأردن كما يلي:

### 1.4.3 الدين العام في الفترة 1980-1987:

شهدت فترة أوائل الثمانينيات في الاردن حالة ازدهار حيث كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً وبلغ متوسط النسبة حوالي10.67%، وقد تلقى الأردن قروضاً ومساعدات خارجية بلغ مقدارها 423.6 مليون دينار، إضافة إلى زيادة الصادرات لدول المنطقة حيث بلغت متوسط الصادرات 157.2مليون دينار وكذلك زادت تحويلات الأردنيين العاملين في دول الخليج وكان مقدارها بالمتوسط 266.4 مليون دينار.

ثم كانت الفترة من 1982-1988 مرحلة تراجع في النشاط الاقتصادي، حيث انخفض متوسط معدل النمو السنوي في الناتج الاجمالي المحلي بالاسعار الثابتة بنسبة 2.2%، ومن أسباب التراجع هو انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية من220 مليون دينار عام 1985 إلى 185مليون دينار عام1986. كذلك انخفاض إيرادات الخزينة من 1500مليون دينار عام1983 إلى مامقداره 1100مليون دينار عام 1984، وقد عانى الاقتصاد الاردني في هذه الفترة أزمة اقتصادية تجسدت محاورها في عجز الموازنة العامة الذي بلغ 685.1 مليون دينار عام 1988، وعجز ميزان المدفوعات والذي بلغ مقداره 1583.8 مليون دينار عام 1985، إضافة إلى هبوط مستوى الاحتياطات من العملات الاجنبية بمقدار

650 مليون دينار عام1985، وكذلك تفاقم وضع المديونية الخارجية والتي بلغت مقدار 1216 مليون دينار عام 1987، وتبلورت المحصلة النهائية لذلك في ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار الاردني الذي أنخفض من 2.95 دولار عام 1982 إلى 1.73 دولار عام 1989.

ومن الجدير ذكره، أنه في عام 1987 زادت نسبة استخدام الأردن للقروض الداخلية حيث تجاوز معدل النمو الاقتراض الداخلي 50% حيث كان للاضطرابات السياسية الداخلية (أزمة أيلول الأسود) وانخفاض حجم المساعدات الخارجية آثارها على الاقتصاد المحلي.

**الجدول رقم (2)**

**نمو الدين العام للأردن خلال الفترة1980-1987(مليون دينار)**

| السنة | الدين الداخلي | معدل نمو الدين الداخلي% | الدين الخارجي | معدل نمو الدين الخارجي% | الدين العام | الدين العام كنسبة من اجمالي الناتج المحلي% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 197.82 | - | 409 | - | 606.82 | 52.1 |
| 1981 | 231.65 | 17.1 | 553.9 | 35.40 | 785.55 | 54.2 |
| 1982 | 278.15 | 20.1 | 684.3 | 23.50 | 962.45 | 58.3 |
| 1983 | 314.07 | 12.9 | 837.8 | 22.40 | 1151.87 | 64.5 |
| 1984 | 342.67 | 9.1 | 989.3 | 18.10 | 1331.97 | 69.8 |
| 1985 | 374.39 | 9.3 | 1097.9 | 11 | 1472.29 | 74.7 |
| 1986 | 414.9 | 10.8 | 1167 | 6.30 | 1581.9 | 70.6 |
| 1987 | 624.4 | 50.5 | 1216 | 4.20 | 1840.4 | 80.5 |

**المصدر:البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2014اعداد مختلفة، تم حساب معدل النمو من قبل الباحثة.**

### 2.4.3 الدين العام في الفترة 1988-1989:

في عام 1988تأثر اداء الاقتصاد الأردني سلباً بسبب انخفاض أسعار النفط حيث بدأت الادخارات بالعملات الأجنبية التي تحققت في أوائل الثمانينيات بالهبوط بحدة نتيجة التراجع الكبير في تدفقات رأس المال الأجنبي، ومن أجل تصحيح

الاقتصاد المحلي قامت الحكومة الأردنية بالمباشرة ببرنامج موسع للإنفاق العام تم تمويله من خلال الاقتراض الخارجي وكانت من جملة النتائج لهذا البرنامج تزايد العجز في الحساب الجاري، وارتفاع عام في الأسعار، وزيادة حجم الدين الخارجي، مما أدى إلى أزمة دين ونمو سلبي في الاقتصاد، ورافق هذه المؤشرات السلبية انخفاض في احتياطات العملات الأجنبية، وبروز مصاعب حادة واجهت الحكومة الاردنية في إدارة الدين وتسديد القروض، وأفضّت هذه التطورات الى عجز الحكومة عن إيجاد بدائل لتجاوز الازمة الحادة مما أدى الى تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 50%على مدى العامين 1988 و1989.

يتضح من الجدول رقم (3) أن مقدار الدين الداخلي في سنة 1988 بلغ حوالي 921.8 مليون دينار مقارنة بما سجل في سنة 1987 حوالي 624.4 مليون دينار أي ارتفع بمقدار 297.4 مليون دينار وبمعدل نمو 47.6%، وفي هذه الفترة زادت المديونية العامة الاردنية بسبب تراكم عجز الموازنة العامة الناجم عن إنخفاض الإيرادات وزيادة النفقات، الأمر الذي أدى إلى إختفاء احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية، وانهيار سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية.

**الجدول رقم (3)**

**نمو الدين العام الاردني خلال السنتين 1988، 1989(مليون دينار)**

| السنة | الدين الداخلي | معدل نمو الدين الداخلي% | الدين الخارجي | معدل نمو الدين الخارجي% | اجمالي الدين العام | الدين العام كنسبة من اجمالي الناتج المحلي% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1988 | 921.8 | 47.6 | 3836.9 | 215.5 | 4785.7 | 202.5 |
| 1989 | 995 | 7.9 | 5409.4 | 41 | 6404.4 | 264.1 |

**المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2014اعداد مختلفة، تم حساب معدل النمو من قبل الباحثة.**

مع نهاية عام 1989 بلغ الدين الخارجي 5409.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 180% من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل الأردن مجبراً إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للتفاوض على إعادة جدولة الدين والخضوع لبرنامج الصندوق

الخاص بإعادة الهيكلة، وشمل البرنامج تخفيضات في الإنفاق المالي وإزالة العوائق التجارية امام التجارة الخارجية ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية.

كانت هذه السياسات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي ناجحة بدرجة كبيرة، إذ أنه وبعد سنوات من الركود الحقيقي استعاد النشاط الاقتصادي زخمه واستمر بخطوات مستدامة.

### 3.4.3 الفترة 1990–2003:

لجأ الاردن إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فأبرم أول اتفاق له وخضع لبرنامج تثبيت وتكيف هيكلي يغطي الفترة 1989-1993 وقد توقف العمل بهذا البرنامج بسبب أزمة الخليج الأولى، وما نتج عن الازمة عرقلة أداء برنامج الصندوق والبنك الدوليين فكان على الأردن أن يتعامل مع فقدان أحد اسواقه التجارية الرئيسية (العراق) بالإضافة الى ضرورة استيعاب حوالي 300 ألف أردني تم طردهم من الخليج.

تحمل الأردن كلفة مالية بسبب قرار دول الخليج الحد من علاقاتها الاقتصادية مع الأردن جراء حرب الخليج 1990-1991 مقدارها 838 مليون دولار وهو ما يعادل 30% من الناتج المحلي الاجمالي، وتمثلت تلك التكاليف في خسائر قطاع الصادرات حوالي 170 مليون دولار، وفقدان تحويلات المغتربين بمقدار 200 مليون دولار، وخسائر أجور النقل بمقدار 120مليون دولار، وخسائر منح من العراق بمقدار 48 مليون دولار، بالاضافة الى 300 مليون دولار منحا كانت الدول الخليجية التزمت بها في هذه الفترة. سجلت المديونية الاردنية عام 1991 الى6 مليون دينار، وانخفضت قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية (النابلسي، ١٩٩٣).

كما أدت النفقات المالية التي كانت ضرورية لاستيعاب التدفق الهائل من الأردنيين العائدين الى عجز حاد في الميزانية، رافق ذلك انخفاض في تحويلات العاملين من العملات الأجنبية وفضلا عن ذلك فإن الحصار البحري الذي فُرض على ميناء العقبة، المنفذ البحري الوحيد للأردن، أربك حركة التجارة الخارجية للبلاد بشكل

كبير مما أدى إلى انخفاض رئيسي في الصادرات، وإلى وضع متأزم في ميزان المدفوعات.

## الجدول رقم (4)

## نمو الدين العام للأردن خلال الفترة 1990-2003 (مليون دينار)

| السنة | الدين الداخلي | معدل نمو الدين الداخلي% | الدين الخارجي | معدل نمو الدين الخارجي% | اجمالي الدين العام | نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 1037.4 | 4.3 | 5064.3 | 6.4- | 6101.7 | 221 |
| 1991 | 1016.7 | 2.3 | 4958.7 | 2.3- | 6020.4 | 203.5 |
| 1992 | 1041.5 | 1.9- | 4577.6 | 1.9- | 5619.1 | 155.6 |
| 1993 | 1143.8 | 9.8 | 4229.6 | 7.6- | 5373.4 | 138.3 |
| 1994 | 1181.3 | 3.3 | 4720.5 | 11.6 | 5901.8 | 135.4 |
| 1995 | 966.1 | 18.2- | 4911.8 | 4.1 | 5877.9 | 124.7 |
| 1996 | 994.6 | 3.0 | 5164.3 | 5.1 | 6158.9 | 125.4 |
| 1997 | 914.2 | 8.1- | 4998.1 | 3.2- | 5912.3 | 115.1 |
| 1998 | 1152 | 26.0 | 5333.7 | 6.7 | 6485.7 | 115.6 |
| 1999 | 1054 | 8.5- | 5510.1 | 3.3 | 6564.1 | 113.6 |
| 2000 | 1235 | 17.2 | 5043.5 | 8.5- | 6278.5 | 104.7 |
| 2001 | 1151.7 | 6.8- | 4969.77 | 1.5- | 6121.5 | 96.2 |
| 2002 | 1334.9 | 15.3 | 5350.44 | 19.3 | 6685.34 | 98.4 |
| 2003 | 1703.7 | 27.6 | 5391.8 | 0.8 | 7095.51 | 98.2 |

**المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2014اعداد مختلفة، تم حساب معدل النمو من قبل الباحثة.**

أما فيما يخص الدين الخارجي فقد بلغ مقدار 5064.3 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 183.4%من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 1990.

والملاحظ في عام 1991 انخفاض الدين الداخلي بشكل طفيف بسبب تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي والذي هدف إلى معالجة الاختلالات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي برزت بعد انهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية.

استطاع الأردن التغلب على تبعات الأزمات الإقليمية الناجمة عن حرب الخليج، وبدأت النتائج الإيجابية بالتحقق حيث شهد عام 1992 نسبة نمو اقتصادي حقيقية غير مسبوقة بلغت 16% نجمت عن زيادة الاستهلاك الخاص وزيادة الطلب على المساكن بالإضافة إلى نشاط الإنشاءات الذي تبع عودة الأردنيين من بلدان الخليج الذين ضخوا حوالي مليار دينار في قطاع العقارات لوحده، وتم ضبط التضخم عند مستوى منخفض وصل إلى حوالي 3.3% خلال الفترة من 1995- 1992، وانخفض في ذات الوقت عجز الحساب الخارجي من حوالي 18% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1992 إلى أقل من 5% عام 1995، واصبحت أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة الوطنية مستندة إلى حد كبير على قوى السوق من عرض وطلب، واستمر الاقتصاد بتحقيق النمو حتى عام 1995.

وخلال عام 1996 بدأت بعض مؤشرات الركود بالظهور ولم يحقق الاقتصاد معدلات نمو وقد كان لإنتهاء الازدهار العمراني بعد حرب الخليج اثر ملحوظ على التباطؤ في الاقتصاد مما ادى أيضا الى ارتفاع معدل البطالة وازدياد الإنفاق العام.

شهد الدين الخارجي انخفاضا في سنة 1997 فقد بلغ مقداره 4998.1 مليون دينار مقارنة مع 5164.3 مليون دينار سنة 1996، ويرجع سبب الانخفاض إلى التعاون الحاصل بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات القطاع المالي في الأردن. وقد أخذ البنك الدولي المبادرة في العديد من المجالات بما في ذلك الإصلاح التشريعي لتعزيز مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص. وقد تضمنت إصلاحات القطاع المالي تعزيز النظام المصرفي وتحسين نظام المدفوعات وتعميق الأسواق المالية، وشمل الدعم مجالات محددة منها تعزيز قدرات الإشراف في البنك المركزي الأردني حيث نفذ البنك الدولي هذه الأنشطة من خلال قروض الإصلاح الاقتصادي في عام 1997.

ومن الجدير ذكره، أن الحكومة الاردنية قامت في عام 1999 "بتوريق" الدين العام الداخلي والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط وتطوير سوق رأس المال المحلي بالإضافة إلى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية الحكومية وهو من أشكال زيادة الكفاءة

في إدارة الدين العام. وعلى الرغم من ازدياد الاضطرابات الإقليمية فقد شهد عام 2001 معدل نمو اقتصادي بنسبة 4.2%.

وصل إجمالي الدين المحلي في عام 2001 مبلغاً مقداره 1.73 مليار دينار مشكلاً نمواً قدره 14% زيادة عن مستواه في عام 2000، أي ما نسبته 22% من الناتج المحلي الاجمالي، ويرجع الارتفاع الزيادة في إصدار سندات واذونات خزينة، بما في ذلك السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة.

أما عام 2002 فقد مثل تحدياً نتيجة التطورات السياسية، حيث ارتفع الدين الخارجي ليسجل ما قيمته 6685.34 مليون دينار ليصل الى 98.4% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه حقق نمو اقتصادي بنسبة 5.1%، وزيادة في قيمة الصادرات بنسبة 15%، ووصل معدل التضخم إلى 3.5%، وتم احداث هذا النمو في الاقتصاد من خلال بعض القطاعات الحيوية من الاقتصاد مثل قطاع الصناعات التحويلية وبخاصة صناعات الأدوية والقطاع الزراعي وقطاع تكنولوجيا المعلومات، كما واستطاعت الحكومة من منظور الاقتصاد الكلي أن تخفض عبء الدين الخارجي من خلال أدوات مختلفة مثل عمليات إعادة الشراء والمبادلة، وفضلاً عن ذلك فلقد كان الدينار الاردني مستقراً بفضل الرصيد المريح من العملات الاجنبية والسياسة النقدية السليمة المتبعة والملاحظ في الفترة 1990-2003 أن الاردن كان يعتمد على الدين الخارجي بنسبة أكبر من الدين الداخلي.

ويعود إرتفاع رصيد الدين العام الخارجي بشكل رئيس إلى إرتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار الاردني خاصة أسعار صرف اليورو الذي حال دون إنخفاض رصيد الدين الخارجي بصورة واضحة، حيث كان لهذا العامل بالغ الأثر في ارتفاع رصيد المديونية الخارجية خلال عام 2003 بما قيمته 420 مليون دينار مقارنه بمستواه وفقا لاسعار الصرف في عام 2002 كما يوضح الجدول رقم (5).

**الجدول رقم(5)**

**أثر ارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار الاردني على رصيد المديونية الخارجية للعامين 2002 و 2003 مليون دينار**

| العملة | الرصيد القائم في نهاية عام 2003 بأسعار صرف نهاية عام 2003 | الرصيد القائم في نهاية عام 2003 بأسعار صرف نهاية عام 2002 | أثر فرق سعر الصرف على رصيد المديونية |
|---|---|---|---|
| يورو | 1174 | 970 | 204 |
| ين ياباني | 1177 | 1049 | 128 |
| جنيه استرليني | 407 | 366 | 41 |
| وحدة حقوق السحب الخاصة | 366 | 333 | 33 |
| باقي العملات | 2268 | 2254 | 14 |
| المجموع | 5392 | 4972 | 420 |

**المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2014اعداد مختلفة.**

### 4.4.3 الفترة 2004-2014:

بلغ إجمالي الدين العام في سنة 2004 ما قيمته 7182مليون دينار، أو ما نسبته 88.8% من الناتج المحلي الاجمالي. أما اجمالي الدين الخارجي فمن الملاحظ أنه انخفض عامي 2004 و2005 ليسجل ما مقداره 5348.7 مليون دينارو 5056.66 مليون دينار على التوالي مقارنة مع عام 2003 البالغ 5391.8 مليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى إنخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الدينار الأردني.

الملاحظ من الجدولين رقم (6،5) الزيادة المطلقة للدين العام والانخفاض النسبي من اجمالي الناتج المحلي، حيث أن إجمالي الدين العام بقي منذ عام 1990 وحتى عام 2006 يتراوح بين 5000-7400 مليون دينار ويشكل نسبة أكثر من 84% من الناتج المحلي الإجمالي طيلة هذه السنوات، بينما بدأ منذ عام 2007 بالارتفاع الملفت حيث بلغت قيمته 8199.64 مليون دينار وبنسبة 67.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ذلك نتيجة للنمو المطرد في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2004-2014 حوالي 16620.1 مليون دينار، كما اقتصرت الحكومة الاردنية الاقتراض الخارجي على القروض الميسرة وطويلة الأجل.

## الجدول رقم (6)
## نمو الدين العام الأردني خلال الفترة 2004-2014 (مليون دينار)

| السنة | الدين الداخلي | معدل نمو الدين الداخلي% | الدين الخارجي | معدل نمو الدين الخارجي% | اجمالي الدين العام | الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي% | نسبة الدين الداخلي إلى الدين العام% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 1833.6 | 7.6 | 5348.76 | 0.8- | 7182.36 | 88.8 | 25.5 |
| 2005 | 2437.11 | 32.9 | 5056.66 | 5.5- | 7493.77 | 83.9 | 32.5 |
| 2006 | 2163.17 | 11.2- | 5186.5 | 2.6 | 7349.67 | 68.9 | 29.4 |
| 2007 | 2946.35 | 36.2 | 5253.29 | 1.3 | 8199.64 | 67.6 | 35.9 |
| 2008 | 4911.17 | 66.7 | 3640.16 | 30.7- | 8551.33 | 54.8 | 57.4 |
| 2009 | 5791.29 | 17.9 | 3868.96 | 6.3 | 9660.25 | 57.1 | 60 |
| 2010 | 6851.52 | 18.3 | 4610.81 | 19.2 | 11462.33 | 61.1 | 60 |
| 2011 | 8914.95 | 30.1 | 4486.75 | 2.7- | 13401.7 | 65.5 | 66.5 |
| 2012 | 11648.2 | 30.6 | 4932.40 | 9.9 | 16580.9 | 75.5 | 70 |
| 2013 | 11862.2 | 1.837 | 7234.5 | 46.7 | 19096.8 | 80.1 | 62 |
| 2014 | 12525.4 | 5.590 | 8030.1 | 10.9 | 20555.5 | 80.3 | 61 |

**المصدر :البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2014اعداد مختلفة، تم حساب معدل النمو من قبل الباحثة.**

في عام 2010 بلغ إجمالي الدين العام حوالي11462.33 مليون دينار وبنسبة 61.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سعى الاردن الحد من الازمة المالية العالمية عن طريق اتخاذ السياسات الهادفة للحد من القروض الخارجية وتخفيض حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

أن الطلب على الطاقة في الأردن نما بشكل كبير في السنوات 2011-2014 ما يعكس النمو السكاني والاقتصادي، حيث واجه الاقتصاد الأردني تحديات من ضمنها انقطاع تدفق الغاز المصري لقرابة العامين عن محطات توليد الكهرباء في المملكة خلال عام 2011 مما أجبر الاردن على استخدام المنتجات النفطية ذات الكلفة العالية لتوليد الكهرباء، ما فرض ضغطاً كبيراً على الميزانية، وأدى إلى زيادة المديونية العامة (البنك الدولي، 2014).

أثرت أحداث الربيع العربي على الاقتصاد الأردني. فقد كان لتعمق الأزمة السورية الأثر الواضح على الاقتصاد الاردني وبحسب دراسة أعدتها United Programme Development National (UNDP) في عام 2012، حيث بينت الدراسة أن استقبال اللاجئين شكل تحديا اقتصاديا كبيرا بالنسبة للأردن فهو يستنزف الموارد المحلية المحدودة ويُشكل ضغطا هائلا على البنية التحتية والخدمات.

أما عن الدراسة التي أعدها المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي الأردني تبين أن عدد النازحين السوريين بلغ حوالي 220 ألف سوري عام 2011 تركز 20% منهم في المخيمات، في حين أن 80% يتوزعون على محافظات المملكة الأمر الذي شكل ضغطاً ديموغرافياً أدى إلى نمو سكاني نسبته 3% من عدد السكان، وكان لاستضافة اللاجئين السوريين الأثرالسلبي الذي يتعلق بالكلف المباشرة التي تحملتها الحكومة الاردنية حسب القطاعات وهي على النحو التالي:

١. قطاع التعليم: تم استقبال 14 الفا طالب سوري موزعين على المدارس الحكومية و700 طالب على المدراس الخاصة منذ اندلاع الازمة وتبلغ كلفة دراسة الطالب الواحد ما متوسطه 850-1000دينار سنويا في عام 2011 وبالتالي فإن الكلفة الاجمالية لعام 2011 هي 3257.1 مليون دينار، اما بالنسبة لعام 2012 فإن الحكومة ستتحمل كلفة 25 الف طالب بكلفة إجمالية 10968.1 مليون دينار وهو عبء إضافي على قطاع التعليم.
٢. قطاع الصحة : ان الدعم الموجه لغير الاردني يصل الى130 دينار للفرد الواحد في عام 2011 ويصل الى 132 دينار عام 2012 وبالتالي فإن الكلفة الاجمالية للعلاج تصل الى نحو 8340 مليون دينار لعام 2011 ، اما عام 2012 تصل الى 15924مليون دينار.
٣. قطاع الطاقة: حيث بلغت الكلفة الإجمالية للعامين 2011 و 2012 حوالي 51378 مليون دينار.
٤. قطاع المياه: حيث بلغت الكلفة الإجمالية للعامين 2011 و 2012 حوالي 2312 مليون دينار.

٥. خدمات الحماية والامن والدفاع المدني: حيث بلغت الكلفة الإجمالية للعامين 2011 و 2012 حوالي 49140 مليون دينار.

٦. البنية التحتية والخدمات العامة: يصعُب تقدير الكلف في هذا القطاع نظراً لغياب دقيق للبيانات الخاصة بالإنفاق العام على البنية التحتية بأشكالها المختلفة حيث تم احتساب الكلف بناء على النفقات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة، وقد بلغت الكلفة الإجمالية للعامين 2011 و 2012 الى 25080 مليون دينار، تحمل الاردن عبئا اقتصاديا واجتماعيا ثقيلا من تفاقم الأزمة السورية والتي كان لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، مما أدى الى طلب متزايد على الخدمات العامة لتضيف عبئا كبيرا على المالية العامة في الأردن (المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي الأردني،2011).

أما الفترة 2010–2014 فقد تضاعف حجم الدين العام، بسبب انفتاح الحكومة على الاقتراض الداخلي من خلال إصدار سندات وأذونات خزينة وتبني مشروع الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى خسائر شركة الكهرباء الوطنية التي تجاوز637 مليون دينار في عام 2011 .

في الفترة 2004–2014 تظهر الزيادة في معدل نمو الدين الداخلي حيث بلغ متوسطه 50.9% من اجمالي الدين العام مقارنة مع الدين الخارجي حيث بلغ معدل نموه 49.1% من اجمالي الدين العام مما يُشير إلى تزايد اعتماد الأردن على الدين الداخلي.

ارتفع رصيد الدين العام الداخلي عام 2014 ليسجل مامقداره 12525.4 مليون دينار مقابل ما مقداره 11862.2 مليون دينار في عام 2013، وسبب الزيادة يتمثل في ارتفاع مدفوعات الفوائد بنسبة 20.8% وارتفاع مدفوعات الأقساط بنسبة 49.6%.

بالنسبة للدين الخارجي فقد أظهرت بيانات الجدول رقم (6) أنه سجل في سنة 2014 حوالي 8030.1 مليون دينار بزيادة بلغت مقدارها 795.6مليون دينار مقارنة مع 2013. وسبب الارتفاع بشكل رئيسي هو ارتفاع القروض المكفولة لكل

من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه خلال الثلث الأول لعام2014. ويتضمن صافي رصيد الدين العام قيمة العجز النقدي المتراكم لشركة الكهرباء الوطنية.

### 5.3 أثر الدين العام ونسبته في نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إذا أُخذ الدين العام كمتغير مالي، فإنه يؤدي إلى إحداث آثار في الناتج المحلي الإجمالي، أي إذا أنفقت الدولة القروض العامة على المشاريع الإنتاجية أو الخدمية فإن ذلك سيؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج فيقوم المستثمرون بتوسيع مشاريعهم مما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتصنيع المواد الأولية ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كما تُعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدمها الدولة في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي، إذ تعكس نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حجم الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة هذا الدين.

### 6.3 عبء الدين العام في الأردن:

تُعتبر مؤشرات الدين العام من المؤشرات الاسترشادية المهمة في إطار عملية الرقابة والتوجيه للحكومة، وتلقى هذه المؤشرات أهمية خاصة من قبل معظم المنظمات المحلية والدولية. فمؤشرات الدين العام ومن جملتها، العلاقة بين خدمة الدين الخارجي والصادرات والناتج المحلي الاجمالي كلها تعتبر مؤشرات مفيدة ومهمة في عملية تقييم تطور الدين العام والقدرة على السداد، ويمكن الاسترشاد بهذه المؤشرات من أجل التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية التي تواجهها الحكومات بشكل عام، إضافة للتنبؤ بالمخاطر المحتملة والمرتبطة بإدارة الدين العام (سلطة النقد الفلسطيني، 2013). للتعرف على عبء الدين العام من خلال مؤشرات عدة منها:

### 1.6.3 خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تقيس هذه النسبة اقساط و فوائد الدين العام الخارجي التي يجب أن يسددها المدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

ارتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.1% عام 2007 إلى 12.8% عام 2008، إلا أنها عاودت و انخفضت إلى 2.3% عام 2009 ثم ارتفعت بنسبة بسيطة إلى 2.4% عام 2010، ثم أرتفعت إلى 2.5% و ثبتت في السنوات 2011،2012،2013، وذلك نتيجة للتسديد المبكر لعدد كبير من القروض الخارجية، وشراء بعض الديون ومبادلتها باستثمارات.

يشير الجدول رقم (7) أن عام 2003 سجل أعلى نسبة هي 13.1% وقد كان العامل الرئيسي وراء زيادة التسديدات في سنة 2003 هو زيادة الفوائد.

### 2.6.3 خدمة الدين الخارجي منسوباً إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات:

يقيس مؤشرخدمة الدين الخارجي بالنسبة إلى إجمالي حجم الصادرات القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى استخدام جزء كبير من الايرادات بالعملة الصعبة الناجمة عن التصدير لسداد الدين الخارجي (سلطة النقد الفلسطيني،2013).

يشير الجدول رقم (7) إلى ارتفاع هذه النسبة من 7% عام 1980 إلى 8.2%عام 2014 ، و بلغت ذروتها عام 1986 لتسجل 33% و هذا يدل على زيادة استنزاف الاحتياطات الخارجية من العملات الاجنبية في عام 1986.

أما في الفترة 1987-2007 فقد بلغ متوسط النسبة حوالي 15.88%.

ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات انخفضت من 22.4% عام 2008 إلى 5.1% عام 2009 ثم ارتفعت إلى 5.2% عام 2010 ثم توالت بالارتفاع حتى بلغ متوسط هذه النسبة حوالي 6.38% للفترة 2011-2014، أي أنه بدلاً من اقتطاع حوالي

خُمس حصيلة الصادرات لخدمة الدين العام الخارجي، أصبحت تشكل نسبة بسيطة بحدود 8.2% فقط من الصادرات.

وتُعتبر هذه النسبة معقولة جداً حيث أن الحد الآمن لهذه النسبة يمثل 20% من الصادرات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2011).

## الجدول رقم (7)

## عبء الدين العام في الاردن للفترة (1980-2014)

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | خدمة الدين الخارجي | معدل نمو خدمة الدين الخارجي % | نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات% | نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 1164.8 | 30.9 | - | 7 | 2.7 |
| 1981 | 1448.7 | 40.2 | 30.1 | 6 | 2.8 |
| 1982 | 1649.9 | 30 | -25.4 | 4 | 1.8 |
| 1983 | 1786.6 | 55.8 | 86 | 9 | 3.1 |
| 1984 | 1909.7 | 75.5 | 35.3 | 10 | 4 |
| 1985 | 1970.5 | 81 | 7.3 | 10 | 4.1 |
| 1986 | 2240.5 | 195.3 | 141.1 | 33 | 8.7 |
| 1987 | 2286.7 | 135.9 | -30.4 | 20 | 5.9 |
| 1988 | 2349.5 | 195.6 | 43.9 | 22 | 8.3 |
| 1989 | 2425.4 | 202.1 | 3.3 | 15 | 8.3 |
| 1990 | 2760.9 | 216.9 | 7.3 | 13 | 7.9 |
| 1991 | 2958 | 275.6 | 27.1 | 16 | 9.3 |
| 1992 | 3611.6 | 296.9 | 7.7 | 16 | 8.2 |
| 1993 | 3885.2 | 402.8 | 35.7 | 21 | 10.4 |
| 1994 | 4359.2 | 218.5 | -45.8 | 10 | 5 |
| 1995 | 4714.7 | 332.8 | 52.3 | 14 | 7.1 |
| 1996 | 4912.2 | 407.5 | 22.5 | 16 | 8.3 |
| 1997 | 5137.4 | 374.4 | -8.1 | 15 | 7.3 |
| 1998 | 5609.9 | 361.4 | -3.5 | 14 | 6.4 |
| 1999 | 5778.2 | 353.9 | -2.1 | 13 | 6.1 |
| 2000 | 5998.5 | 376.4 | 6.4 | 16 | 6.3 |
| 2001 | 6363.7 | 571.81 | 51.9 | 21.3 | 9.9 |
| 2002 | 6794 | 566.69 | -0.9 | 17.6 | 8.3 |
| 2003 | 7228.7 | 943.39 | 66.6 | 27.6 | 13.1 |
| 2004 | 8090.7 | 654.2 | -30.6 | 15.1 | 8.1 |
| 2005 | 8925.4 | 576.7 | -11.9 | 12.3 | 6.5 |
| 2006 | 10675.4 | 593.6 | 2.9 | 10.3 | 5.6 |
| 2007 | 12131.2 | 618.8 | 4.3 | 9.4 | 5.1 |
| 2008 | 15593.4 | 1971.5 | 403.2 | 22.4 | 12.6 |
| 2009 | 16912.2 | 391.8 | -80.1 | 5.1 | 2.3 |
| 2010 | 18762 | 449.9 | 14.8 | 5.2 | 2.4 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2.5 | 5.6 | 15.3 | 518.8 | 20476.6 | 2011 |
| 2.5 | 5.8 | 7.6 | 558.1 | 21965.5 | 2012 |
| 2.5 | 5.9 | 7.3 | 598.9 | 23851.6 | 2013 |
| 3.5 | 8.2 | 51.3 | 906.4 | 25437.1 | 2014 |

**المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2014 اعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثة.**

# الفصل الرابع

# الجانب التطبيقي و مناقشة النتائج و التوصيات

## 1.4 نموذج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والدين العام في الأردن تم اختيار المتغيرات الاقتصادية التالية لتصف هذا التأثير كما يلي:

أ-الناتج المحلي الإجمالي: هو القيمة النقدية (السوقية) بالأسعار الجارية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة تكون سنة، وهو المؤشر الرئيسى الذى يعكس حالة الاقتصاد القومى، ويعد المتغير التابع في هذه الدراسة.

ب- الدين العام الداخلي: وهي تلك المبالغ التي اقترضتها الدولة من وحدات اقتصادية تعمل في الاقتصاد المحلي و تسدد بالعملة المحلية. وهو المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وأداة من أدوات السياسة المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، فهو متغير مستقل يمكن له تفسير التغيرات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الرئيس للنشاط الاقتصادي.

ج-الدين العام الخارجي: "وهو مجموع المبالغ التي أقترضتها الحكومات ومن في حكمها من المؤسسات العامة والتي تزيد مده القرض فيها على عام أو أكثر وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها".

د-نسبة عبء خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات: و هي نسبة تقيس ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة والمتولدة من حصيلة الصادرات، وهذه النسبة يمكن أن تفسر التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير حجم الصادرات على الطلب الكلي.

### 2.4 تعريف بنموذج الدراسة:

في هذه الدراسة سيتم اختبار النموذج بحيث يشمل المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي(GDP) كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي، والدين العام الخارجي (EXD)، والدين العام الداخلي(IND)، ونسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات (PBEXDE).

وتم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية بالمعادلة البسيطة التالية (Greene,2002) :

$$Y_t=\alpha_0+\alpha_1X_{1t}+\alpha_2X_{2t}+\alpha_3X_{3t}+U_t \ldots(4.1)$$

يقيس هذا النوع من النموذج أثر متغيرات الدين العام على مستوى الناتج المحلي الاجمالي(GDP).

حيث أن:

$Y_t$ : قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية(GDP).

$X_{1t}$ :الدين العام الداخلي (IND).

$X_{2t}$ :الدين العام الخارجي(EXD).

$X_{3t}$: نسبة عبء الدين الخارجي للصادرات(PBEXDE).

$t$: الفترة الزمنية.

$U_t$: مقدار الخطأ في التقدير.

**أولاً:** استعراض الاختبارات المستخدمة في الدراسة:

### 1.2.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده، لما له من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة.

يمكن اختبار مدى سكون السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الاحتمالية نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويبين الجدول رقم (10) قيم (ADF) المحسوبة والاحتمالية للمتغيرات المستخدمة في النموذج الأولي والنموذج النهائي كما يلي :

**الجدول رقم (10):**

**نتائج اختبار ديكي _فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller)**

| المتغير | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | DF statistic | DF Prob | النتيجة | DF statistic | DF Prob | النتيجة |
| Y | 0.8520 | 0.9934 | غير مستقر | -11.800 | 0.000 | مستقر |
| $X_1$ | -0.5678 | 0.8649 | غير مستقر | -4.5186 | 0.001 | مستقر |
| $X_2$ | -1.3211 | 0.6054 | غير مستقر | 0.5237 | 0.000 | مستقر |
| $X_3$ | -3.6284 | 0.0103 | مستقر | 0.374 | 0.000 | مستقر عند المستوى |

من خلال استقراء نتائج اختبار جذر الوحدة المبينة في الجدول رقم (10) يتضح أن الدين العام الخارجي ونسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات مستقرة عند المستوى (0)I~ ، أما الناتج المحلي الاجمالي والدين العام الداخلي فقد كانا مستقران بعد أخذ الفرق الاول (1)I~، حيث تم الحكم على استقرار المتغيرات من خلال قيم $DF_{prob}$ مع 5% فإذا كانت:

$DF_{prob} > 5\%$ (مستقر)

$DF_{prob} < 5\%$ (غير مستقر)

وتظهر نتائج هذا الاختبار بأن التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) هو أقل دقة، وبذلك فإنه يمكن القول بأن جميع نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والتي قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يشوبها شيء من عدم الدقة في التقدير، لذلك يعتبر هذا مبرراً لإتباع أساليب قياسية حديثة أخرى مثل نموذج (VAR) .

### 2.2.4 اختبار فترات الإبطاء (VAR Lag order):

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد العديد من فترات التخلف عند إجراء الانحدار.

ويستخدم عندما تكون فترة الابطاء تمتلك اقل قيمة للمعايير الإحصائية المقدرة.

لإختبار فترات الإبطاء الملائمة لكل متغير يجرى انحدار ذاتي لكل متغير ولفترة إبطاء واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل معايير اختيار فترة الابطاء ومن أهمها:

(HQ, SC, AIC )

1- معيار معلومات شوارز ((Schwarz (SC).

2- معيار معلومات (Akaike(AIC .

3- معيار معلومات (Hannan and Quinn(H-Q .

من نتيجة اختبار فترات الإبطاء ، نلاحظ أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغيرات هي الفترة الأولى (Lag=1) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (AIC, FPE,SC, HQ).

**الجدول رقم(11)**

**نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ**

| Lag | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|
| 0 | NA | 97.220 | 15.928 | 16.109 | 15.989 |
| 1 | 221.42 | 0.095 | 8.990 | 9.897 | 9.295 |

### 3.2.4 اختبار السببية (Causality Test):

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل.

ويستخدم اختبار السببية إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل.

يعتبر اختبار جرينجر (Granger) للسببية من الاختبارات الشائعة الاستعمال والذي يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، يبين هذا الاختبار اتجاه التأثير، فهل هو أحادي التأثير كأن يؤثر مثلا الدين العام الخارجي والداخلي ونسبة الدين الخارجي للصادرات على الناتج المحلي الاجمالي، أو يكون تبادلي التأثير أي أن كلا المتغيرين يؤثران على بعضهما البعض، أو لا يكون بينهما أي تأثير.

ويعتمد هذا الاختبار بشكل رئيسي على اختبار $F_{statestic}$ ، وعند تطبيق هذا الاختبار على متغيرات الدراسة، كانت النتائج كما تظهر من الجدول رقم (12).

**الجدول رقم (12)**

**نتائج اختبار السببية**

| السببية | $F_{Statistic}$ | $F_{prob}$ | النتيجة | السببية | $F_{Statistic}$ | $F_{prob}$ | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| هل $X_1$ يسبب Y؟ | 0.4206 | 0.6607 | لا | هل Y يسبب $X_1$؟ | 2.0822 | 0.1435 | لا |
| هل $X_2$ يسبب Y؟ | 0.0357 | 0.9649 | لا | هل Y يسبب $X_2$؟ | 1.4873 | 0.2433 | لا |
| هل $X_3$ يسبب Y؟ | 0.5208 | 0.5996 | لا | هل Y يسبب $X_3$؟ | 2.8151 | 0.0769 | نعم(عند مستوى معنوية 10%) |

تظهر نتائج الجدول رقم (12) أن الناتج المحلي الاجمالي مسبب رئيسي

للدين العام الداخلي والخارجي ونسبة عبء الدين الخارجي بالنسبة للصادرات، و بالاعتماد على القيمة الاحتمالية للحكم على نتائج اختبار السببية، فإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من 5% في الاتجاهين يعني ذلك وجود علاقة سببية تبادلية، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% فإن ذلك يدل على وجود علاقة سببية باتجاه واحد، يُلاحظ من الجدول أعلاه وجود علاقة أحادية التأثير.

## 4.2.4 .اختبار التكامل المشترك (Co–integration):

**اختبار جوهانسون**

شرط اختبار التكامل المشترك أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة، ويستخدم هذا الاختبار في حالة وجود اكثر من متغيرين في النموذج.

ويهدف اختبار التكامل المشترك إلى معالجة كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية.

أما اختبار جوهانسون فهو أحد الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية وبخاصة في حالة وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك ، وتظهر نتائج اختبار جوهانسون في الجدول رقم(13) :

**جدول رقم (13) : اختبار جوهانسون**

**Sample (adjusted): 1980 2014**
**Included observations: 31 after adjustments**
**Trend assumption: Linear deterministic trend**
**Series: $X_1$ $X_2$ $X_3$ Y**
**Lags interval (in first differences): 1 to 1**

**Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)**

| Prob.** | λ(0.05 Critical Value) | λ(Trace Statistic) | Eigenvalue | Hypothesized No. of CE(s) |
|---|---|---|---|---|
| 0.0279 | 47.8561 | 50.4513 | 0.6334 | None |
| 0.5411 | 29.7970 | 18.3393 | 0.2770 | At most 1 |
| 0.4700 | 15.4947 | 7.9574 | 0.1775 | At most 2 |
| 0.1921 | 3.8414 | 1.7016 | 0.0517 | At most 3 |

**Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level**
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

**Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)**

| Prob.** | λ(0.05 Critical Value) | λ(Max-Eigen Statistic) | Eigenvalue | Hypothesized No. of CE(s) |
|---|---|---|---|---|
| 0.0122 | 27.5843 | 32.1120 | 0.6334 | None |
| 0.7082 | 21.1316 | 10.3818 | 0.2770 | At most 1 |
| 0.5806 | 14.2646 | 6.2557 | 0.1775 | At most 2 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 0.1921 | 3.8414 | 1.7016 | 0.05178 | At most 3 |

**Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level**

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تُظهر نتائج الجدول (13) اعلاه، وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى معنوية 5% وذلك تبعاً لاختباري Trace و Maximum Eigenvalue .

$$\mathbf{LGDP=-120.5+0.6961LX_1+-0.5237LX_2+-0.374LX_3....(1)}$$

تشير المعادلة (1) أن الدين العام الخارجي ونسبة عبء الدين الخارجي للصادرات يؤثران بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، في حين الدين العام الداخلي يؤثر بشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي.

### 5.2.4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

يهدف تحليل مكونات التباين إلى إظهار الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج، بمعنى أخر فهو يعكس مساهمة التغير النسبي لمتغير ما في تفسير التغييرات في المتغيرات الأخرى.

من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR يتم تحليل التباين إلى مكوناته، وبعد تطبيق هذا الاختبار على متغيرات الدراسة (الدين العام الداخلي والخارجي ونسبة عبء الدين الخارجي للصادرات) تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (14):

ويظهر من الجدول رقم (14) أن 80.2% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الناتج المحلي الاجمالي في المدة الأولى يعزى للمتغير نفسه، وتستمر هذه النسبة في الارتفاع لتصل بعد عشر مدد إلى 93.2%.

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (14) أن متغير الناتج المحلي الاجمالي يفسر 80.2% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 83.4% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغيرات الدين العام الداخلي تُفسر حوالي 2.77%، الدين

العام الخارجي يُفسر حوالي 11.5%، ونسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات تُفسر حوالي 2.18% من أخطاء التباين. وانخفضت القدرة التفسيرية للمتغيرات (X1،X2،X3) في الفترة الثالثة لتصل إلى(1.93%) (9.91%) (1.23%) على التوالي من أخطاء التباين. وفي الفترة العاشرة نجد أن نحو 93.2% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير (الدين العام الداخلي حوالي 1.5%و ومتغير الدين الخارجي حوالي 5.08% ومتغير نسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات حوالي 0.15%) من أخطاء التباين. وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغيرات X1،X2،X3 متدنية حيث كانت في عشر مدد حوالي (1.5%)(5.08%)(0.15%) من أخطاء التباين للمتغير التابع Y. ويلاحظ تزايد النسبة التي تُعزى للمتغير (X2) في تفسير التنبؤ في الخطأ (Y) حيث بلغت في الفترة العاشرة نحو 5.08% مما يبين الأهمية النسبية للدين الخارجي(X2) في تفسير (Y) في المدى الطويل.

الجدول رقم(14)

**Variance Decomposition of Y**

| $X_3$ | $X_2$ | $X_1$ | Y | Period |
|---|---|---|---|---|
| 5.28 | 13.4 | 1.02 | 80.2 | **1** |
| 2.18 | 11.5 | 2.77 | 83.4 | **2** |
| 1.23 | 9.91 | 1.93 | 86.9 | **3** |
| 0.79 | 8.75 | 1.3 | 89.1 | **4** |
| 0.55 | 7.86 | 0.911 | 90.6 | **5** |
| 0.411 | 7.15 | 0.75 | 91.6 | **6** |
| 0.31 | 6.5 | 0.8 | 92.3 | **7** |
| 0.24 | 5.99 | 0.98 | 92.7 | **8** |
| 0.19 | 5.5 | 1.22 | 93.0 | **9** |
| 0.15 | 5.08 | 1.5 | 93.2 | **10** |

### 6.2.4 دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل :(Impulse Respons Functions)

تم استخدام هذا النوع من التحليل لبيان استجابة نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدين العام الداخلي و الخارجي ونسبة عبء الدين الخارجي للصادرات، حيث تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي هزة أو صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن، ومما يجدر ذكره بان كلا من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل لهما اهمية كبيرة في عمليات التنبؤ.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (1) استجابة ردة فعل نمو الناتج المحلي الاجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الدين العام الداخلي والخارجي ونسبة عبء خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات، حيث يتضح من الشكل أن الدين الخارجي ($X_2$) له تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي (Y) ويستمر هذا التأثير السلبي للفترة العاشرة، حيث أن أي تغير مفاجىء في الدين الخارجي ($X_2$) مقداره انحراف معياري واحد يؤثر سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي (Y)، أما الدين الداخلي ($X_1$) كمتغير فأن تأثيره ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي (Y) للفترة الخامسة ثم بعد ذلك يصبح الأثر سالباً، ونسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات (X3) كمتغير فأن لها تأثيراً ايجابياً للفترة الثانية ثم بعد ذلك الثبات واستمرار هذ حتى الفترة العاشرة.

**Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.**




**الشكل رقم (1)**

**دالة الاستجابة لردة فعل الناتج المحلي الاجمالي على الدين الداخلي والخارجي ونسبة خدمة الدين العام للصادرات.**

## 4.4النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أظهر التحليل الوصفي للبيانات أن حجم الدين العام في الأردن وصل لمستويات حرجة حيث شكل أكثر من 80% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 وهذه النسبة تجاوزت الحد المسموح به في قانون الدن العام مما يشكل خطر على الاقتصاد الاردني.

٢. أظهر اختبار جذر الوحدة أن نسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات مستقرة عند المستوى (0)~I ، أما الناتج المحلي الاجمالي والدين العام الخارجي والدين الداخلي فهم مستقران بعد أخذ الفرق الأول (1)~I.

٣. أظهر اختبار السببية أن الناتج المحلي الاجمالي هو المسبب الرئيسي للدين العام الداخلي والخارجي ونسبة عبء خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات، أي يوجد علاقة أحادية التأثير.

٤. أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكاملية وحيدة بين المتغيرات على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5%، وبينت ايضاً معادلة التكامل المشترك أن الدين العام الخارجي يؤثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة الهادي التي تفترض وجود أثر سلبي للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الاجمالي، وايضا توافقت مع دراسة شاهين حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي، أما عن الدراسات الاجنبية توافقت ايضا مع Musebusichula التي بينت وجود علاقة سلبية بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي، والدين العام الداخلي يؤثر بشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، في حين كانت نسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات لا تؤثر على نمو الناتج المحلي توافقت هذه النتيجة مع دراسة Musebusichula التي بينت أن خدمة عبء الديون لا تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

٥. تزايد عبء الدين العام الخارجي على الاردن، حيث شكل متوسط خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الصادرات حوالي13.5% خلال فترة الدراسة، في حين شكل متوسط خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي6.19% خلال فترة الدراسة، والملاحظ أن هذه النسبة تُشير إلى زيادة الالتزامات وبالتالي استنزاف الاحتياطات الأجنبية من العملات الاجنبية الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الامكانيات المتاحة في الاقتصاد.

٦. بينت نتائج تحليل مكونات التباين أن الدين العام الخارجي هو المتغير صاحب أكبر قدرة تفسيرية بلغت تقريبا 5.08% لأخطاء التباين من بين متغيرات الدراسة يليه متغير الدين العام الداخلي الذي يفسر حوالي 1.5% من أخطاء تباينه، ويأتي اخيرا متغير نسبة عبء خدمة الدين الخارجي

للصادرات الذي يفسر فقط 0.15%، كما أظهرت النتائج أنه في حال حدوث صدمة في متغير نمو الناتج المحلي الاجمالي فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الدين الخارجي، في حين متغير الدين الداخلي فأن تأثيره ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي للفترة الخامسة ثم بعد ذلك يصبح الأثر سلبياً، واخيرا نسبة عبء خدمة الدين الخارجي للصادرات فأن لها تأثيراً ايجابياً للفترة الثانية (ضئيلاً) ثم بعد ذلك الثبات واستمرار هذا حتى الفترة العاشرة.

## 5.4 التوصيات:

1- إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، والحد من القروض الرسمية وذلك بسبب سعر فائدتها المرتفع، والقروض قصيرة الأجل لأن هذا النوع من القروض مرتفع التكاليف، واقتصار الحكومة الاردنية على القروض الميسرة وطويلة الأجل.
2- توسيع قاعدة صادرات الاردن كونها أحدى الوسائل للحصول على الصرف الأجنبي الذي بواسطته يمكن أن يُخفف من عبء المديونية الخارجية، ويتم ذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق شراكات جديدة بمختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية والخدمية.
3- الاستغلال الكامل للموارد المادية والبشرية مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي انخفاض في مستوى العجز في ميزان المدفوعات، الذي يؤدي بدوره إلى الحد من مشاكل نقص العملات الأجنبية بالسوق المحلية.
4- إستخدام القرض الخارجي لغايات استيراد السلع الرأسمالية من أجل مشروعات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ذلك إلى ازدهار الاقتصاد الوطني بحيث لا يُبقي أثراً للبطالة، واحداث وفرات في معدلات نمو الدخل القومي.

5- يمكن الخروج من أزمة الدين العام في الاردن من خلال النظر إلى تفسير الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي ومن المعروف أن الدين الداخلي المُقترض من الجهاز المصرفي يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة (مصادر تمويل الانفاق العام)، وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية، وهذا مشروط بأن يكون الاقتصاد يسوده مستوى العمالة الكاملة.

# المراجع

## المراجع باللغة العربية:


أبو مدلة، العجلة، سمير، مازن. (2013)، **تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص 263-292 ، فلسطين .

أحمد، خالد. (2003)، **دور السياسة النقدية في علاج مشاكل الدين العام**، جامعة طنطا، مصر .

أديب، عبد السلام. (2002)، **المديونية الخارجية والعولمة**، آكادير 17 غشت، الجزائر .

الاطرش، محمد. (2000)، **العرب والعولمة: ما العمل؟**، بحوث ومناقشات ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.

البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني بمبادرة من لجنة تنسيق أحزاب المعارضة، **نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني**، 2010/3/20، عمان.

بنعياش، رشيد. (2010) ، **التوازن المالي**، الحوار المتمدن، العدد 2938، الجزائر .

البنك المركزي الأردني، **النشرات الإحصائية الشهرية** ، أعداد مختلفة ، متوفرة عبر http://www.csb.gov.jo/

بيفاتي، آلان. (2011)، **الدين الداخلي وتمويل التنمية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، لبنان .

جرادات، فريد.(1997)، **الانفتاح الاقتصادي الأردني وأثره على فعالية السياسات المالية والنقدية**، متوفر عبر http://dspace.ju.edu.jo/xmlui/handle/123456789/12747/.

جردانة، باسل.(1996)، **الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني: نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد**، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الأردني

استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

جنوحات، فضيلة. (2006)، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة** ، جامعة الجزائر ، الجزائر .

الحباشنة، فضل والمجالي، خالد القراله، حذيفة. (2013)، **أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني والقدرة على تحمل أعبائه خلال الفترة 1980-2011،** المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، عمان، الاردن.

حشيش، عادل. (1983)، **اقتصاديات المالية العامة : دراسة تحليلية لأحوال الغنى المالي لمالية الاقتصاد العام،** مؤسسة الثقافة الجامعية ،ط1 ، الاسكندرية، مصر.

حمادي، طه.(2014)، **المديونية الخارجية لبعض الدول العربية الواقع والأفاق المستقبلية للمدة 1990-2010،** مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

الخطيب، سعيد.(2005)، **مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، ص 13 ، القدس ، فلسطين .

دراز، حامد.(1988)، **مبادئ المالية العامة، القروض العامة،** دار الجامعية، الإسكندرية، دار الجامعية، الإسكندرية ،مصر.

رضا، حتحات.(**2010**)، **دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر،** جامعة الشلف، الجزائر.

زكي، رمزي. (1985) ، **الديون و التنمية** ، دار المستقبل العربي ، ص 56 ، مصر.

الساعاتي، عبدالرحيم.(1996)، الدين العام والقرض العام وأثرهما على مستوى الرفاه، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز،** مجلد 8، ص3-23، كلية الاقتصاد والإدارة، جدة، السعودية.

سلطة النقد الفلسطيني.(2013)، **تطورات الدين العام الحكومي**، رام الله، فلسطين.

سمارة، عمر. (1999)، **إدارة المديونية الخارجية :حالة الاردن** ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك، اربد.

شاهين، محمد. (2012)، **أثر الديون الخارجية على النمو اللاقتصادي: حالة بعض الدول العربية المقترضة**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

شبارو، أمل.(2008)، **الديون الداخلية للدول العربية الاعضاء فـي" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (ESCWA)** ، الدوحة ، قطر .

الشرع، منذر والخطيب، فوزي والمعايطة، مجد. (1991)، المديونية الخارجية وأثرها على الاتصاد الأردني: دراسة قياسية، **مجلة أبحاث اليرموك** "**سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية**" ، المجلد 7، العدد 4، ص 35-56، الأردن.

الشميري، نصر. **(2009)**،" **إدارة و رقابة الدين العام في الجمهورية اليمنية للفترة 1991-2005**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسسير، الجزائر.

الشياب، صهيب.(2005)، **أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على المديونية الأردنية**، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد.

صندوق النقد الدولي. (1991)، **إدارة الدين الخارجي**، الوثيقة رقم – 91/ XIII/11/6، ص 39–40، واشنطن.

العاني، أسامة. (2001)، "**مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات**" **شؤون عربية 108**، ديسمبر 2001.

عبادي، ميساء.(2001)، **القروض الاجنبية و دورها في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.

العباس، بلقاسم. (2004) ، **تطور الديون الخارجية : الاتجاهات الأساسية** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

عبدالمولى، السيد. (1978)، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

العلي، عادل.(2003)، **المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العلي، عادل.(2008)، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

عمر، محمد.(2003)، **الدين العام: المفاهيم، المؤشرات، الآثار، ورقة عمل مقدمة لندوة** "**إدارة الدين العام**"، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر.

عميرة، محمد. (1991)، **أبعاد المديونية الخارجية للأردن**، ورقة مقدمة لندوة المديونية في الوطن العربي، القاهرة، مصر.

غرفة تجارة عمان، **إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية**، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2004 مقارنة مع 2003.

فريز، زياد.(2011)، **المديونية العامة والأمن الوطني**، محاضرة في كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية، عمان.

قحايرية، آمال.(2007)، **أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية**، العدد الثالث، ص 32-55 ، جامعة الشلف ، الجزائر .

قشاريا، رينا باتا وآخرون.(2004)، **حساب مزايا تخفيف عبء الديون**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد 41، ص48 و ما بعدها.

كُليب، علي.(2002)، **الآثار الكلية للديون الخارجية لليمن**، المُلخص متوفرعبر http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=2195

الكندري، عبدالله رمضان. (1987)، **الدول النامية و أزمة الديون الخارجية** ، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 26، القاهرة.

كنعان، علي. (1998)، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، منشورات دار الحسنين، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا.

اللوزي، سليمان. (1989)، **القروض الخارجية و آثارها على الاقتصاد القومي : دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية** ، مؤتة للبحوث و الدراسات ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، ص 73-106 ، الكرك، الأردن .

لوكاريكي وآخرون.(2002)، **الدين الخارجي والنمو**، مجلة التمويل والتنمية، العدد2، المجلد 39، ص 32.

مارتو، ميشيل . (2006)، **المديونية الخارجية و الأمن الوطني**، محاضرة في كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية، عمان.

المجلس الاعلى الاقتصادي والاجتماعي الاردني، 2011، متوفر عبر http://www.esc.jo/NewsViewerar.aspx?NewsId=79#.VhC1Keyqqko ، عمان.

المحجوب، رفعت. (1979)، **المالية العامة** ، دار النهضة العربية، ص 483، القاهرة.

محمد، المصطفى. (2004)، **انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية**، ورقة عمل متوفرة عبر http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ad8f8e5d-9f5d-4ea2-a20c-bbc8d8df4a8c

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطيني (ماس).(2001 ) ، الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، العدد 8 ، رام الله، ص151 .

المنصور، تريز.(2013)، **ديون الدول والمخاطر المترتبة عليها** ، مجلة الجيش اللبناني، العدد 334 ، لبنان.

المومني، رياض. (1995)، **المديونية الخارجية الاردنية : أسبابها و نتائجها الاقتصادية**، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 7، العدد 2، ص 348، الرياض.

النابلسي، محمد راتب. (1993)، **المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الاردن**، دراسة مقدمة إلى مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، 13-1993/6/15.

نجادات، عبدالسلام.(2012)، **المديونية الخارجية الأردنية و أثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990–2010)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، جامعة بغداد، العراق.

## المراجع باللغة الانجليزية:


Alma lncia.( 2011), **The Dynamic Implications of Debt Relief for lowlncome countries**, IMF Working Paper Series /11/157 ,Washington, IMF.

Catherine pattillo. (2002), **External Debt and Growth**, IMF Woking Paper Series 2169 , Washington, IMF.

Clements,B.R.Bhattacharya and T.Q.Nguyen.(2005), **"The effect of a subsidy on the public debt level of economic development",** Can Debt Relife Boost Growth in Poor Countries?, Internatioal Monetary Fund, Washington, Dc, USA.

Ezeabasili .(2011**) ,Growth Nigeria's External Debt and Economic,** International Journal of Business and Management 04/2011.

Greene, William H.(2002), **Econoetric Analysis**, Fifth education, New York University, USA.

Musebu Sichula.( .2012), **Debt Overhang and Economic Growth in HIPC countries**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 4, No. 10; 2012 , School of Finance, Shanghai University of Finance and Economics, Shanghai, China.

Rother and Chechtita , (2010), **The Impact of High and Growing Government Debt on Economic Growth**, European central bank, Working Paper Series, No 1237.

**الصفحة الشخصية**

**الاسم : روان زياد دايج المرايات**

**الكلية : ادارة الاعمال**

**التخصص : اقتصاديات المال والاعمال**

**السنة : ٢٠١٦م**

**البريد الالكتروني: rawanzeigad@gmail.com**